الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

# الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثانية 2020- الدورة البرلمانية العادية (2020 -2021) - العدد: 2

## الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 6 صفر 1442

الموافق 24 سبتمبر 2020

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 9 ربيع الأول 1442

الموافق 25 أكتوبر 2020

# فهرس


- **محضر الجلسة العلنية الثالثة** ..... **ص** 03
  - أسئلة شفوية.
- **ملحق** ..... **ص** 35
  - أسئلة كتابية.

## محضر الجلسة العلنية الثالثة
## المنعقدة يوم الخميس 6 صفر 1442
## الموافق 24 سبتمبر 2020

**الرئاسة:** السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة.

### تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

### إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

**السيد رئيس الجلسة:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة، ومساعديهم، وبزميلاتي، وزملائي، أعضاء مجلس الأمة، وكذا بأسرة الإعلام والصحافة.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة، والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادًا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة، وكذا إلى الأجوبة عليها.

وبداية بالمتدخل الأول، السيد أحمد بوزيان، لطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

**السيد أحمد بوزيان:** بسم الله، والصلاة والسلام على خير خلق الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة، ومرافقوهم،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

طبتم وطاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

دون الرجوع إلى الحيثيات، أمر مباشرة إلى السؤال، وسؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير المالية المحترم ويتمحور نصه كالآتي:

الكل يعلم بأن عصب الاقتصاد في أي بلد يرتكز على التجارة، هذا المجال الحيوي الذي يقاس به رقي الدول وتطورها، لكن هذا التطور يستثني بلادنا لاعتبارات نحسبها من الأهمية بمكان، فهي لا تخفى على كل لبيب، ويتعلق الأمر بالغياب شبه التام للدولة ومؤسساتها المعنية بهذا المجال، والتي نعتبرها في حسباننا معطلة، خارجة عن الخدمة، أو مغيبة وقد أريد لها ذلك. الملاحظ وبقليل من الجهد يقف على عدم تغطية الدولة لهذه الترسانة من المؤسسات للاقتصاد الموازي ومن تأثيراته السلبية على الناتج القومي للدولة، مع العلم أنه يمثل حوالي 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وله من الإمكانيات ما يعادل جهاز الدولة برمته، فهو الحاضر الغائب، وهو الموجود المفقود، وهو يتحرك وسط المجتمع باللاءات الثلاثة، لا ضريبة، لافوترة،

لا مراقبة بنكية.

هذا النوع من الاقتصاد هو الذي تلقف كل المرذولات التي قويت بها العصب، وتغولت من المال الفاسد إلى الثراء غير المشروع، مما جعلها تتسنم ذروة معايير الانتقاء الاقتصادي والسياسي، فأصبحت الوجه الآخر للحنكة السياسية والنموذج الاجتماعي والقدوة للحالمين بالمناصب السامية في هرم السلطة.

السيد الوزير المحترم، إلى متى تتحاشى الدولة تعميم الفوترة على كل شاردة وواردة في الاقتصاد الوطني ودون استثناء؟ إلى متى تنأى البنوك بأجهزتها الرقابية عن المعاملات المالية بجميع أنواعها؟

ألا ترون ـ سيدي الوزير ـ بأن هذين الإجراءين كفيلان بالحد من عملية التضخم والتهرب الضريبي وتبييض الأموال والإثراء غير المشروع؟

مع العلم أن هذه العملية كانت سببا رئيسيا في نسف سياسة الدعم المنتهجة من قبل الدولة، والتي طالما تغنت بها على اعتبارها مكسبا، شكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد وزير المالية.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قصد الإجابة على سؤال الأستاذ أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، والذي هو مشكور عليه، والذي يتفرع إلى عدة نقاط أساسية، فإنني أعرض عناصر إجابتي في نقطتين أساسيتين وهما:

إلى متى تتحاشى الدولة بتعميم الفوترة على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني؟

والسؤال الثاني: إلى متى تبقى البنوك بأجهزتها الرقابية بعيدة عن المعاملات المالية بجميع أنواعها؟

بالنسبة للنقطة الأولى والخاصة بالفوترة، فمواجهة الغش الجبائي الذي أخذ أبعادًا خطيرة في السنوات الأخيرة، لم تتوان الإدارة الجبائية في التزود بالوسائل اللازمة لمحاربة هذه الظاهرة وبالخصوص من خلال وضع إجراءات جديدة للبحث عن المعلومة، كحق الاطلاع، حق إجراء التحقيق... إلخ، وكذا مختلف أشكال المراقبة، كمراقبة الوثائق، والتحقيق المحاسبي.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الجبائية تتدخل في مجال محاربة ظاهرة غياب الفوترة عن طريق الوسائل القانونية المذكورة أعلاه وبالخصوص حق إجراء التحقيق الذي يشكل الأداة الأكثر أهمية في نظام البحث عن المعلومة الجبائية، بالنظر لنسبة الاحتيال في الفواتير، خاصة عن طريق اللجوء إلى أسماء مستعارة، واستعمال فواتير المجاملة.

يسمح استغلال المعلومات التي تم جمعها من طرف المصالح الجبائية بالتحقق من مستوى الامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 05 ـ 468، المؤرخ في 10 ديسمبر 2005، الذي يحدد شروط تحرير الفوترة، وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية، وكيفيات ذلك، وبالتالي الكشف عن الاحتيال المحتمل عن طريق الفواتير، والمتمثلة في غياب الفوترة أو إعداد فواتير وهمية، فواتير مزورة أو حتى فواتير مجاملة.

تتعاون الإدارة الجبائية في مجال مكافحة الفوترة والتهرب الضريبي، وفي إطار اللجنة الوزارية المشتركة مع لجان التنسيق الولائية وفرق المراقبة المختلطة، بالاشتراك بين المصالح الجبائية والجمارك عن وزارة المالية من جهة، ومن جهة أخرى المصالح المكلفة بالتحقيق وقمع الغش عن وزارة التجارة، مع الإشارة إلى أن تقييم درجة فعالية مكافحة غياب الفوترة والتهرب الضريبي تأخذ بعين الاعتبار جهود الإدارة الجبائية وجهود مصالح المراقبة التابعة لوزارة التجارة.

بالإضافة إلى ذلك، يشار أيضا إلى أنه فضلا عن المهام الرقابية أو مهام الرقابة المنوطة بهم، كالتحقيق في الوثائق، التحقيق في المحاسبة والتحقيق المصوب، فإن المصالح الجبائية تقوم باستغلال عمليات تحقيق مختلفة، مجمعة من مصالح مختلفة، مثل مصالح التجارة، الجمارك، الصندوق

الوطني للتأمين الاجتماعي، البنوك، والموثقين... إلخ، وهذا لإعادة تشكيل أساس الضريبة وربما تحديد مجالات التهرب والغش الجبائيين والقدرة على الشروع في التقويم، ومع ذلك تواجه المصالح الجبائية صعوبة في تقييم الحجم الحقيقي للتهرب والغش الجبائيين بسبب وجود الفضاء الموازي، وكون المكلفين بالضريبة، العاملين في هذا القطاع، غير مسجلين لدى المصالح الجبائية أو لدى المصالح الأخرى من جمارك، تجارة والصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي.

إن عدم معرفة وجود هؤلاء المكلفين بالضريبة لا يسمح للمصالح الجبائية بالكشف عن هذا الدخل الخفي، وتحديد مبلغ أو معدل التهرب الجبائي، وعلى سبيل المثال، أدت عملية الرقابة الجبائية المنجزة بعنوان سنة 2019 إلى تحصيل مبلغ إجمالي للحقوق والغرامات يقدر بـ 100 مليار و123 مليون و988.0015 دينار.

أي بزيادة تقدر بـ 27٪ مقارنة مع ما تم تحصيله في 2018، ويمكن تحصيل ضعف هذا المبلغ أو ثلاثة أضعاف منه، مع إطلاق نظام المعلومات الجديد الذي نحن في صدد إتمامه، إن شاء الله رب العالمين.

وتراوحت عمليات التسوية بعنوان الشكاوى المقدمة أمام العدالة، من طرف الإدارة الجبائية ضد هؤلاء المكلفين بالضريبة، ما بين 700 و800 شكوى في عام 2018 فقط.

وأخيرا، من أجل السماح لاستغلال التحقيقات بشكل أفضل وفي إطار تنفيذ نظام المعلومات الجديد، أطلقت وزارة المالية، عن طريق المديرية العامة للضرائب، مشروعا ضخما لمراجعة مخطط معالجة واستغلال المعلومات الجبائية وهذا للسماح بالتكفل الفعال والمتزامن للمعلومات لمعالجة المعلومات المدروسة لدى المصالح المختلفة.

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال، فنذّكر بأن البنوك الجزائرية تخضع، في إطار أنشطتها، لمنظومة رقابية ومحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب محددة بالقوانين والأنظمة المعمول بها وكذلك الإجراءات الداخلية المتعلقة بكل هذه الأنشطة. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر وضع مجموعة من الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما النظام رقم 11 ـ 08، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، المتعلق بالرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك النظام رقم 12 ـ 03، المؤرخ في 28 نوفمبر 2012، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها. وبالفعل وتطبيقا لهذه الأنظمة، أنشأت كل البنوك هياكل رقابية دائمة وهياكل رقابية دورية تسمح بمراقبة جميع العمليات المصرفية التي تقوم بها ويقوم بها عملاؤها.

أما فيما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، فإن خلية معالجة الاستعلام المالية وهي هيئة مختصة، تم إنشاؤها تحت إشراف وزير المالية، مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها، وخاصة معالجة تقارير المعاملات المشبوهة التي ترسلها البنوك والمتعلقة بالمعاملات المصرفية التي يقوم بها عملاؤها.

شكرا للسيد العضو على هذه الأسئلة البليغة وشكرا للجميع على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد أحمد بوزيان، إذا أراد التعقيب.

**السيد أحمد بوزيان:** شكرا سيدي الوزير.

كنت أنتظر إجابة كهذه، وأنتم مشكورون ـ سيدي الوزير ـ على عناصر الإجابة، إلا أنني أراها وأخالها معيارية، لا تشبع فضول السؤال الذي حدد وشخّص موضع المرتكزات التي بها تؤطر الدولة وجودها الضريبي، آملا أن تكون الاهتمامات التي يتمناها المواطن ويرجوها نفعا وقانونا وحضورا ماديا ومعنويا، وإن كان الظرف غير مناسب لطرح هكذا انشغالات، لكن السؤال يطرح نفسه، وهو سؤال المواطن العادي، شكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد أحمد بوزيان، والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

**السيد وزير المالية:** أكرر شكري للسيد العضو على هذا الاهتمام الذي يخص كل المجتمع طبعا، فمحاربة الغش الضريبي والتهرب الضريبي يخص كل المجتمع، ونحن في وزارة المالية نعمل بكل جهد على وضع أنظمة معلوماتية وعملياتيه من أجل الوصول – إن شاء الله – إلى محاربة هذه الظواهر التي تسيء إلى اقتصادنا الوطني وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع وسؤاله في نفس القطاع، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر جديع:** بسم الله.
رئيس الجلسة المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة، المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني ـ سيدي الوزير ـ أن أتقدم إليكم بالسؤال التالي نصه:
إن الجباية البترولية (TAP) بالنسبة لولاية ورقلة وولاية تقرت والبلديات التابعة لهما كحاسي مسعود، البرمة، بن ناصر، الطيبات ، تودع على المستوى المركزي وهذا منذ ثلاث سنوات، على عكس الولايات الأخرى في الشرق والوسط والغرب التي تدفع الجباية المحلية على مستوى البلديات ونحن بطرحنا لهذا السؤال لهدف إيجاد صيغة ملائمة لتحقيق المساواة بين بلديات الوطن، وكل هذا من أجل تحقيق التنمية في الجنوب الكبير وخلق مناصب شغل لشبابنا في هذه الولايات، بما يسمح بتطوير المنطقة والنهوض بها إلى مستوى أفضل. وهو مطلب شعبي ملح ولاسيما في ظل الظروف الاقتصادية والمالية التي تعرفها هذه الولايات وخاصة أن مطالبنا تنسجم مع برنامج السيد رئيس الجمهورية، في تحقيق التوازن الجهوي وتكافؤ الفرص في كل المناحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فما هو سبب عدم مساواة ولاية ورقلة مع الولايات الأخرى من الوطن؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ والكلمة للسيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمـن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس الجلسة،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بالنسبة للسؤال الشفوي الذي تقدم به السيد جديع عبد القادر، عضو مجلس الأمة مشكورا، والمتعلق بعائدات الرسم على النشاط المحلي لولاية ورقلة، بما فيها الولاية المنتدبة المنبثقة عنها تقرت، فإن عناصر الإجابة، إن سمحتم، هي كما يلي:
أولا: لا توجد جباية بترولية محلية وأخرى وطنية، إنما هناك عائدات للرسم على النشاط المهني (TAP) ويتضمن ناتج الرسم على النشاط المهني للأنشطة التجارية والصناعية وناتج الرسم على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب التي في جميع الحالات تحول الحصص العائدة منها للبلديات والولايات، من طرف القباض المعنيين، بحسب نوعية المؤسسات والشركات كبيرة كانت، صغيرة أو متوسطة.
ثانيا: بالنسبة للرسم على النشاط المهني لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب، فتسيير هذا الأخير يتم بشكل ممركز من طرف مديرية كبريات المؤسسات الكائن مقرها بالعاصمة، حيث إنه بالنسبة إلى الرسم على النشاط المهني للأنشطة التجارية والصناعية، فمنه ما يتم تحصيله على مستوى قباضات الضرائب المحلية بالنسبة للشركات والمؤسسات الصغيرة وتحول حصص البلديات والولاية من طرف هؤلاء القباض ومنه ما يتم تحصيله من طرف مديرية كبريات المؤسسات بالنسبة للشركات والمؤسسات الكبيرة وتحول الحصص العائدة للبلديات والولايات شهريا من طرف قابض كبريات المؤسسات على المستوى المركزي.
يجب لفت انتباه عضو مجلس الأمة المحترم، أن مركزة ملف الرسم على النشاط المهني بالنسبة لكبريات الشركات والمؤسسات على مستوى مديريات كبريات المؤسسات منذ 2013 كانت له فوائد جمة، بحيث سمح بإعطاء البلديات والولايات المعنية بالنشاط حقها من عائدات الرسم الذي كان قبل هذا التاريخ تستفيد منه بعض البلديات على حساب أخرى، بحكم أن المؤسسات والشركات تقوم بأداء هذا الرسم على مستوى قباضة الضرائب التي يتبع لها مقرها الاجتماعي، ولا تكلف نفسها عناء التصريح والدفع على مستوى القباضات التي يتواجد على إقليمها النشاط الصناعي والتجاري لهذه

الشركات.

أشكر السيد العضو على هذا الاهتمام، وشكرا لكم على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع إذا أراد التعقيب.

**السيد عبد القادر جديع:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

معالي الوزير بالنسبة لـ (TAP) فمنذ ثلاث سنوات تم نزعها بتعليمة من الحكومة السابقة وليس بقانون، وكمثال لدينا بلدية كانت مداخيلها تقدر بـ 9 ملايير سنتيم، حاليا أصبح مدخولها 2.8 مليار سنتيم وهو حال مجمع بئر السبع بحاسي مسعود وتم توسعة المجمع بزيادة سبعة آبار جديدة.

ونحن في الصحراء لدينا البترول والغاز، وهذا من أجل تحسين وتطوير المنطقة كشبكة الطرق مثلا طريق البرمة غير مهيأ، المريض يموت، وفي غياب (TAP) كيف يتم إحداث مرافق عمومية، نحن نعتمد على الإبل، لا نعمل في الشركات البترولية لكون البلديات فقيرة ولا طرقات ولا مستشفى ولا غيرهما، ولهذا نطالب بمراجعة الرسم على النشاط المهني، حيث يكون اقتطاعه في البلدية وليس على المستوى المركزي وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير.

**السيد وزير المالية:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أشكر مرة أخرى السيد العضو على هذا الاهتمام وأريد التوضيح بشأن مركزة هذا النوع من الضرائب، على مستوى مديريات كبريات المؤسسات، إنما يعود أساسا إلى هدف سامي واجتماعي خالص وهو إعادة توزيع الضريبة بمستوى عادل على كل البلديات التي تكون فيها هذه المؤسسات الصناعية ولكن مقرها الاجتماعي مرة أخرى مسجل في بلديات أخرى قد تكون أكثر غنى، بالإضافة إلى هذه الضريبة التي نتمنى أن نتحلل منها ونتوجه إلى مداخيل أخرى، إن شاء الله، هناك موارد أخرى توجه إلى هاته البلديات وكما ذكرت سابقا، فقد قدرناها في 2020 بـ 80 مليار دينار جزائري، توجه إلى مختلف هذه البلديات الموجودة في الظل والتي تفتقر إلى موارد أخرى غير الموارد التي ذكرها السيد العضو، وأعدك بأنه سوف تكون هناك عدالة أكثر في توزيع إيرادات الدولة وسوف تكون ميكانيزمات أخرى أكثر، إن شاء الله، موجهة لتوزيع الثروة وخاصة على البلديات الأكثر حرمانا، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، دائما مع قطاع المالية والكلمة للسيد عبد الوهاب بن زعيم، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الوهاب بن زعيم:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمـن الرحيم.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي والذي يحدد تنظيم أعمال المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه معاليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

مامدى إمكانية استحداث مدرسة ما بعد التدرج للعمال القدماء والجدد، على حد سواء، وذلك لعدم توفر بعض التخصصات في الجامعة الجزائرية؟ ونخص كلاّ من مديرية أملاك الدولة، والوكالة الوطنية لمسح الأراضي والمحافظة العقارية، وكون طبيعة العمل خاصة جدا، فإنهم يجدون صعوبة بالغة في أداء العمل على أكمل وجه، مما ينتج عنه بيروقراطية رهيبة وتعطيل مصالح المواطن والدولة، على حد سواء، وتقبلوا، سيدي الوزير، فائق الاحترام والتقدير، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ والكلمة للسيد وزير المالية، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير المالية:** بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة

والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا: أشكر السيد العضو بن زعيم على هذا السؤال الوجيه والذي ينم عن معرفة دقيقة بمكنونات وزارة المالية، خاصة فيما يتعلق بمصالح أملاك الدولة والحفظ العقاري وأجيبه بما يلي:

فقد تفضل السيد بن زعيم على طرح انشغاله، حول مدى إمكانية استحداث مدرسة ما بعد التدرج للعمال القدماء والجدد بمصالح أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي، وذلك لعدم توفر بعض التخصصات الخاصة بها في الجامعة الجزائرية، لكون الموظفين الجدد الذين يشتغلون لدى الإدارات المذكورة يواجهون صعوبات في أداء المهام الموكلة إليهم على أكمل وجه، مما نتج عنه بيروقراطية فعلية وتعطيل مصالح المواطن والدولة، على حد سواء حسب مضمون السؤال وهو لا يجانب كثيرا الحقيقة.

ثانيا: أود أن أعرب عن شكري الجزيل للاهتمام الذي تولونه لتحسين أداء الخدمة العمومية، على مستوى المصالح التابعة لوزارة المالية بصفة عامة، ومصالح أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي بصفة خاصة.

ففيما يتعلق بالانشغال المطروح، يطيب لي أن أوضح للسادة الحضور أن دائرتنا الوزارية تولي اهتماما بالغا بتكوين موظفي وإطارات قطاع المالية ومنهم موظفو إدارة أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي، فبهدف التكفل الجيد بسياسة التكوين على مستوى إدارة أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي، سجلت دائرتنا الوزارية مشروعا مهما لإنشاء مدرسة وطنية لأملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي، على غرار المدرسة الوطنية للضرائب، والمدرسة الوطنية للخزينة المستحدثة حديثا، حيث خصص وعاء عقاري لإقامة هذا المشروع على مستوى القطب العلمي لمدينة القليعة، وبالنظر لبعض العراقيل في السنوات الأخيرة أجلت عملية انطلاق هذا المشروع، على غرار بعض مشاريع القطاعات الأخرى، وسوف لن تدخر دائرتنا الوزارية أي جهد في إعادة بعث هذا المشروع، إن شاء الله، في العام المقبل، بمجرد أن تتوفر الظروف المناسبة لذلك لضمان تكوين نوعي لمستخدمي الإدارات المذكورة ومن ثم تحسين الأداء العام للمرفق العام.

وينبغي التوضيح ـ السيد العضو ـ أنه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 300، المؤرخ في 29 نوفمبر 2010، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بأملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي، تم إنشاء نوعين من التكوين بالنسبة للموظفين القدماء والجدد وهما: التكوين التحضيري لشغل الوظيفة والتكوين التكميلي ما قبل الترقية.

من هذا المنظور، فإن الإدارة المكلفة بالأملاك الوطنية ومسح الأراضي، تنظم بصفة دورية أنماط التكوين الواردة في النص التنظيمي، السالف الذكر، على النحو التالي:

أولا: تنظيم دورات التكوين التحضيري قبل شغل الوظيفة لفائدة الموظفين الجدد، الذين تم توظيفهم على مستوى مصالح أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي لمدة تقدر بـ 9 أشهر للموظفين، من فئة الإطارات، و6 أشهر لفئة التحكم والتنفيذ، حيث يمكنهم هذا التكوين من كسب معارف وتقنيات في مجال أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي، مما يسمح لهم بالالتحاق بمناصبهم الجديدة والقيام بمهامهم في أحسن الظروف.

ثانيا: تنظيم دورات تكوين تكميلي قبل الترقية لفائدة الموظفين القدماء، المنتمين للأسلاك الخاصة، الذين استفادوا من ترقيات إلى رتب أعلى في جميع الحالات التي يتم الانتقال فيها من فوج إلى فوج أعلى منه، وتجدر الإشارة إلى أن دورات التكوين هاته يتم تنظيمها بصفة مستمرة على مستوى المدرسة الوطنية للضرائب والمعهد العالي للتسيير والتخطيط المؤهلين لهذا الغرض بالنسبة لتخصص أملاك الدولة والحفظ العقاري وعلى مستوى التقنيات الفضائية بأرزيو، بالنسبة لدورات التكوين الخاصة بموظفي مصالح مسح الأراضي. مع العلم أن عملية التكوين المذكورة تتضمن مقاييس وبرامج مع تقنية مرتبطة

بالمهام الأساسية لإدارة أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي، والمحددة في القرارين الوزاريين المؤرخين على التوالي في 18 سبتمبر و02 أكتوبر 2013 ويشرف على أنماط التكوين المذكورة إطارات بأملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي. بهذا الصدد، ينبغي التوضيح أن عملية التكوين التي أنجزت بعنوان السنوات الثلاث الأخيرة (17 ـ 18 ـ 19) بالنسبة للإدارات المعنية، كانت على النحو التالي:

– تكوين 438 موظفا بعنوان التكوين التحضيري قبل شغل الوظيف والذي خص الموظفين الجدد الملتحقين بوظائفهم، من خلال استغلال مناصب مالية محررة.

– تكوين 257 موظفا بعنوان التكوين قبل الترقية وذلك بالنسبة للموظفين الذين استفادوا من ترقيات إلى رتب أعلى.

زيادة على ذلك، فإن المعهد الاقتصادي والجمركي والجبائي يضمن أيضا تكوينا متخصصا، مدته عامان، يسمح بالولوج إلى رتبة مفتش قسم أو ما يعادلها، حيث تستفيد المديرية العامة للأملاك الوطنية سنويا من منتوج هذا التكوين الذي يوزع بين مختلف هياكلها المركزية ومديرياتها على المستوى المحلي، أملاك الدولة الحفظ العقاري ومسح الأراضي.

إن تفكير وزارة المالية حاليا ينصب في إعادة النظر في منظومتها التكوينية التي يمكن أن تضمن التوظيف الحاصل ضمن هياكلها، إذ يتم آنيا دراسة مختلف الصيغ والإمكانيات المتاحة لبعث التكوين التخصصي للحائزين على شهادة البكالوريا في الميادين المتعلقة بالمالية العمومية، من أجل الالتحاق ببعض الرتب المنتمية لأسلاكها الخاصة وهذا بالتشاور والتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبر المدارس التي تكفل هذا التكوين والتابعة لوزارة المالية. هذا، مع إمكانية فتح تكوين ما بعد التدرج (MASTER) للموظفين الذين تابعوا هذا النوع من التكوين التخصصي، الذي يضمن لهم الالتحاق برتب أعلى.

ذلك ما تعلق بالجواب على نص سؤالكم، سيدي العضو المحترم، تقبلوا مني خالص عبارات التقدير والاحترام وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد الوهاب بن زعيم، إذا أراد التعقيب على جواب السيد الوزير.

**السيد عبد الوهاب بن زعيم:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

بداية أشكر السيد الوزير على الإجابة، الهدف من طرح سؤالي هو توضيح البيروقراطية التي يتعرض لها المتعاملون الاقتصاديون – سيدي الوزير – كل ما سوف أقول أنا مسؤول عليه.

في الشهر لدينا 22 يوم عمل، واليوم فيه بضع ساعات، التاجر أو المستثمر أو المتعامل الاقتصادي، كل يوم يلجأ إلى الإدارة لدفع الوثائق (G50)، (CNAS)، (CASNOS) (Bilan) التصريحات، الحسابات الاجتماعية، سونلغاز، الماء، الهاتف، كل يوم!

كذلك الجمارك لها قوانين، هناك قانون الاعتمادات القديمة التي لم تلغ ولم تجدد، مما يجعل المتعامل الاقتصادي في حيرة.

كذلك وزارة التجارة ـ سيدي الوزير ـ تغير مستمر في القوانين.

أما بالنسبة لوزارة الصناعة والمشكل المطروح يكمن في دفاتر الشروط والتي وإن تحققت تكون بمعجزة، كدفاتر شروط السيارات.

خلال مدة 22 يوما، متى يهتم المتعامل الاقتصادي بشركته، من أجل الإنتاج والتسويق، الربح ودفع الغرامة وهذا ما يولد ضغطا كبيرا.

هناك بنوك خاصة ـ سيدي الوزير ـ لست أعلم إن كان لك علم بها أو لا هي تعمل بنسبة 7.5٪ مرابحة وفوائد وهذا غير معقول جدا وسوف أقدم لك تقريرا مفصلا.

لقد حضرتم ـ سيدي الوزير ـ لقاء الإنعاش الاقتصادي مع الولاة، وكانت هناك لقاءات وجلسات من أجل إصلاح الضريبة، لكن في أرض الواقع شيء آخر؛ كمثال بسيط، في حال تعطل عقد الملكية أشهر أو سنوات، فإن الخسارة تقع على عاتق الدولة والمستثمر بحيث لا يستطيع البيع، ولا الشراء، ولا البناء ولا الهدم!

كذلك من يريد دفع المستحقات المالية أو الغرامة يتعب من الطوابير والبيروقراطية.

وكمثال آخر، في الاستثمار هناك دفتر شروط لمنح الامتياز به شروط تعجيزية، كمنح تغيير النشاط، مثلا مستثمر في الكمامات، بمجرد الاستغناء عنها يتوقف نشاطه، كذلك التأخير في التسديد، ينجر عنه غرامة تأخير والمساءلة والتحقيق من طرف الدرك الوطني.

يجب أن تكون هناك مرونة أكثر ـ سيدي الوزير ـ وهذه نقطة مهمة، فمن حيث الوثائق نفس الإجراءات مطبقة على (Start up) المدعمة من طرفكم، شاب يستثمر بمليون مثله مثل مستثمر بمليار !! أنا لست ضد الوثائق ولكن يجب تحريكها، حيث نلاحظ طوابير في كل الإدارات (البريد، النقل...).

سيدي الوزير، كل الاعتمادات والقروض والرخص بأيديكم، والمتعامل الاقتصادي يدور في حلقة مفرغة، الاقتصاد لن يتحرك بهذه الطريقة ولن يتحرر، لابد من توضيح من طرفكم للمسؤولين المحليين أن الإدارات العمومية تعمل لصالح المواطن، يحملون خاتم الدولة ولا يقضون حاجات الناس، وضحوا لهم أن هذه خدمة عمومية للشعب، كيف لهم أن يحتفظوا بالأختام ولا يلزمون أماكنهم ولا يؤدون واجبهم !؟

دون إطالة ـ سيدي الوزير ـ لابد من خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوظيف خريجي الجامعات وكذلك عقود ما قبل التشغيل، الشبكة الاجتماعية والحمد لله أن هذه الجملة دُسترت.

لماذا لا تجيب الإدارة عن الملفات بالسلب أو الإيجاب؟

كذلك ـ سيدي الوزير ـ بالنسبة للمسؤولين يجب محاسبتهم على عدد الشركات المنجزة والعقود الممضاة والقروض الممنوحة والعمال الموظفين وفواتير الغاز والماء والكهرباء ورخص البناء والعدد الإجمالي والمحدد للتسليم..

وأخيرا لدي انشغال وطني ـ سيدي الرئيس ـ والمتمثل في عقود ما قبل التشغيل، جميع الوزراء يتهمونك ـ سيدي الوزير ـ بعدم توظيفهم، فإذ كانت هناك رسالة تطمينية لهم وللشبكة الاجتماعية تفضل بها وهي تحديات كبيرة ولست مطالبا بالإجابة عنها اليوم، وهي انشغالات الشارع ونقلتها إليك بكل أمانة ونتمنى أن تأخذها بعين الاعتبار، وفقكم الله وشكرا سيدي الوزير وأستسمحك سيدي رئيس الجلسة على الإطالة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم والكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير المالية:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا للسيد العضو.

هناك انشغالات مست كل القطاعات الحكومية، لايكفينا أسبوع للإجابة عليها، ولكن الملاحظ أن هناك ديناميكية وحركية على مستوى الحكومة لإزالة العبء السلبي الثقيل الذي ورثناه والذي نقوم بالعمل يوميا على إزالة كل الشوائب السلبية التي كانت موجودة في الأشهر أوالسنوات السابقة، نحن نعمل على إزالة البيروقراطية السلبية ـ سيدي العضو ـ كما نعمل على إعادة هيكلة كل القطاعات وإضفاء الشفافية في المعاملات، والتوزيع العادل للثروة، ولن نتوانى في تلبية كل المطالب الاجتماعية للمواطنين، خاصة في مناطق الظل.

ونحن في وزارة المالية سنعيد النظر في جميع المنظومات القانونية، وقد بدأنا إصلاحات عميقة وسوف نتمها في الأيام المقبلة، إن شاء الله.

بالرجوع إلى سؤالكم، حول المسح العقاري ومصلحة الحفظ العقاري، فنبشركم بأنه تم توحيد هاتين المصلحتين في مصلحة واحدة وذلك لإزالة العراقيل التي كان موجودة وهي حقيقية، هناك ممارسات سلبية عاقت توزيع العقار الصناعي والفلاحي والسياحي، لانعدام الشفافية في هاته المعاملات سابقا وأنا معكم في ذلك، ونحن نعمل على إزالة كل هذه الشوائب والسلبيات، ليس فقط قطاع المالية الذي يشهد إصلاحات، بل كل القطاعات الحكومية، ونحن نعمل سويا من أجل إزالة كل مظاهر البيروقراطية السلبية، نحن نعمل من أجل الذهاب إلى الشفافية في المعاملات، ومن أجل تسهيل تكوين الشركات ونطلب من المواطنين ككل بألاّ يدخروا جهدا في مواكبتنا في هذا المسعى.

إنه مسعى شاق وطويل، ولكن نرجو تحقيقه، فالسيد رئيس الجمهورية طلب منا، كقطاعات حكومية، أن نحدد آجالا قصيرة جدا قبل 31 ديسمبر 2020 وأخرى قصيرة قبل 31 ديسمبر 2021 وآجال متوسطة قبل 2022، إن شاء الله.

ولكن نسعى لتحقيق كل هذه الأهداف بالنسبة لقطاعات حساسة في 31 ديسمبر 2020؛ ونحن ماضون

في ذلك، بالنسبة للعوائق الأخرى التي تحدثتم عنها في قطاع الجمارك وعدم وجود السرعة في تبادل المعلومات المختلفة لوزارة المالية كالجمارك، الضرائب، البنوك وإدارات أخرى كالتجارة، الرقمنة هي التي تحل كل هذه المشاكل ونحن نعمل على هذا، ونحن في وزارة المالية نعمل على إنشاء أول مركز بيانات «DATA CENTER» في الأشهر المقبلة وسوف يحل كل المشاكل.

بالنسبة لقطاع الجمارك، أبشرك بأن هناك مراجعة تامة لقانون الجمارك وكل القوانين التي كانت من قبل، من أجل توحيدها وإضفاء صبغة موحدة بين مختلف القوانين الموجودة حاليا وتوضيح الرؤية بالنسبة للمتعامل الاقتصادي.

بالنسبة للآجال أبشرك بأنه سوف تحدد مدة ما بين أسبوع إلى شهر، من أجل استيفاء كل المعاملات وكل الوثائق، لنحرر المبادرة التجارية والاقتصادية بشكل عام وبالنسبة لعقود ما قبل التشغيل لها أولوية بالنسبة لنا والأيام المقبلة سوف تبين لكم هذا، هناك بعض الإجراءات ولا يوجد أي إشكال وهي مأخوذة بعين الاعتبار، أشكر السيد العضو على هذا الاهتمام.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ ونتمنى أن تؤخذ هذه الانشغالات بعين الاعتبار، وننتقل الآن إلى قطاع السكن والعمران والمدينة، والكلمة للسيد محمد بن طبة، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد بن طبة:** بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الكريم.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤال مضى عليه سبعة أشهر وطعن في الشهر الثامن، وإن شاء الله يكون في حينه. إذن إسمحوا لي السيد الوزير، أن أطرح على معاليكم السؤال الآتي نصه:

معالي الوزير، لا أظن أن قطاعا حظي باهتمام الدولة كقطاع السكن، حتى إن السيد رئيس الجمهورية ركز عليه كثيرا، مما يدل على أهمية هذا القطاع في منظومة الدولة الجزائرية الحديثة، ومما يلاحظه المواطن العادي أن مئات الآلاف من السكنات تبنى هنا وهناك، دون أن تقضي على أزمة السكن، مما يعطينا قناعة بأن ثمة خللا ما. ومن بين الاختلالات التي نشير إليها، المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 142، المؤرخ في 11 ماي 2008، المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري والذي يشترط في مادته الرابعة ألا يتجاوز الدخل العائلي لطالب السكن 24 ألف دينار جزائري، وهو شرط مجحف وغير منطقي ولا معقول، خاصة مع تدهور القدرة الشرائية وانخفاض قيمة الدينار، مما حرم فئة كبيرة من حق الاستفادة وهي صيغة لا توجد إلاّ في الجزائر، مع العلم وهذا لا يخفى على أحد أن الكثير من المستفيدين من هذه الصيغة، سرعان ما يبيعون هذه السكنات بطرق ملتوية، مما جعل الدولة في حرج قانوني. معالي الوزير، لم لاتتبنى الدولة ذاتها كراء هذه السكنات بعقد كراء حسب الجهة والمنطقة بمبلغ يتراوح في حدود خمسة آلاف دينار جزائري؟ فيما تتكفل بدعم الفئات الهشة والضعيفة ويستفيد المواطن المحروم من السكن من جهة؛ ويعود هذا الدخل الذي تحدده الدولة بالفائدة عليها من جهة أخرى، وعندئذ تتخلص الدولة من هذا الإشكال الذي طالما أرّقها، بحيث لا يتقدم بطلب السكن إلا من له حاجة إليه.

تقبلوا ـ معالي الوزير ـ فائق التقدير والاحترام.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير السكن والعمران والمدينة:** بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الزملاء، الوزراء،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد بن طبة، على سؤاله الشفوي والذي يطرح من خلاله انشغاله بموضوع الحد الأقصى للدخل الشهري الإجمالي للأسر، المحدد حاليا بـ 24 ألف دينار جزائري في صيغة السكن العمومي الإيجاري، وكذا اقتراح الدولة لهذه السكنات، أي السكنات العمومية الإيجارية من باب استفادة الجميع، الدولة ومختلف فئات المجتمع.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم بالتوضيحات التالية:

إن تحسين الظروف المعيشية للمواطن الجزائري، من خلال ضمان حصوله على سكن لائق، يتطلب جهودا كبيرة وإرساء صيغ مناسبة تتلاءم واحتياجاته، وهو ما عكفت عليه الدولة، حيث خصصت الإمكانات اللازمة، والأغلفة المالية الضخمة والضرورية لإنجاز البرامج السكنية المسطرة، ولاتزال تبذل المزيد من الجهود لتجسيدها والحرص على ضمان النوعية والكمية في آن واحد، مع مراعاة ظروف الأسر، انطلاقا من صيغة العمومي الإيجاري إلى الترقوي المدعم، فالريفي، البيع بالإيجار، الترقوي العمومي والترقوي الحر، إذ إن كل صيغة من هذه الصيغ موجهة لشريحة من شرائح المجتمع على اختلاف مداخيلهم الشهرية. كل هذه الصيغ الموضوعة لخدمة المواطن تؤكد على عدم حرمان أي فئة من فئات المجتمع من إعانة الدولة، وأن شرط الحد الأقصى للدخل العائلي، المحدد بـ 24 ألف دينار جزائري للاستفادة من السكن العمومي الإيجاري، لم يكن أبدا مجحفا أو غير منطقي، على حد تعبيركم، بل هو تعبير عن السياسة المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في توجيه صيغة العمومي الإيجاري، وبصفة حصرية تقريبا، لفائدة الأشخاص المصنفين حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والأكثر حرمانا. كما لا يمكن التطرق إلى مراجعة هذا الحد، إلا بعد التحكم في الطلب المتزايد كما قلتم لهذه الصيغة والذي يعتمد أساسا على إحصاءات دقيقة ومدروسة، من الناحية الاجتماعية ومن الناحية الاقتصادية، لطالبي السكن وهذا ما نعكف عليه بمعية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

وبلغة الأرقام، فإن البرنامج المخصص لهذه الفئة كان ضخما جدا، فعلى سبيل المثال: الميزانية المخصصة لبرامج السكن العمومي الإيجاري فقط، صيغة واحدة، الممول كلية من طرف الخزينة العمومية منذ سنة 2000 فاقت 4300 مليار دينار جزائري، حيث تم إسكان ما يقارب 1.270.000 مواطن أو عائلة جزائرية، ناهيك عن الميزانية الموجهة للدعم بمختلف أنواعه التي فاقت بدورها 2000 مليار دينار جزائري وما يعادل أيضا 300 مليار دينار جزائري للتكفل بأشغال تهيئة، الطرقات والشبكات المختلفة.

أما فيما يخص الفئات الأخرى من المواطنين التي تبقى مصالح الدولة تدعمهم لاقتناء سكنهم، فبإمكانهم التوجه إلى مختلف الصيغ السكنية الأخرى المحدثة والمتخصصة حسب مستويات المداخيل، كما لا يفوتني أن أشير إلى أن الصيغة الجديدة للسكن الترقوي المدعم، قد فتحت باب الاكتتاب من جديد بعد تعديل التنظيم الخاص بها وسجل إلى حد الآن برنامج قوامه 130.000 وحدة سكنية عبر التراب الوطني.

أما بالنسبة لاقتراحكم المتعلق بكراء هذه السكنات بعقد، أي السكنات العمومية الإيجارية بعقد كراء ملزم وبمبلغ يقارب 5 آلاف دينار جزائري، من جهة، للطبقة المتوسطة والتكفل بالفئات الهشة، من جهة أخرى، فالأمر غير وارد في الوقت الراهن، لتبقى صيغة السكن العمومي الإيجاري سارية المفعول، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 142، المؤرخ في 2008/05/11، المحدد لقوانين منح السكن العمومي الإيجاري، كسكن ممول من طرف الدولة ويوجه فقط للأشخاص المصنفين ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والتي لا تملك سكنا أو تسكن سكنات غير لائقة وفي ظروف متدنية.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد بن طبة، إذا أراد التعقيب، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد بن طبة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

طبعا هذه الإجابة التي كنت أتوقعها من السيد الوزير ولكن هي إجابة لا تحل الإشكال أبدا، عندما تكلمنا عن الإجحاف وغيره، بربكم ماذا نقول للمواطنين، خاصة

الشباب الذين بلغوا سن 35 سنة و40 سنة لديهم ثلاثة أو أربعة أبناء ويعيشون في صحراء على مد البصر، ومازال إلى هذا الوقت؟! وعندما أذكر هذا ليس من باب أمثلة شاذة إنما الأغلبية، أنا لا أتكلم عن ولاية ورقلة فقط والولاية المنتدبة تقرت، ليس هناك شارع فيه سكنات إلا وتجد فيه العشرات من الشباب الذين لم يتحصلوا في الصحراء الشاسعة على قطعة أرض، من أجل بنائها، من دون دعم، ونقول لا يوجد إجحاف! جميع الصيغ لم تلب أشوق الشباب والمواطنين، لابد من إيجاد حل آخر. أنا أقطن في شارع به 10 سكنات فقط وبيتي فقط فيه أربعة متزوجين، آخرهم لديه ولدان، وليس لهم سكن أو قطعة أرض، من دون دعم، أصبح المواطن يتمنى قطعة أرض من دون دعم الدولة لبناء سكن خاص، وإذا أراد المواطن إيجار دار خربة فالثمن عشرون ألف دينار، بينما هو يتقاضى ثلاثين ألف دينار، هذا مشكل كبير جدا! وأنا أقول رغم الصيغ الموجودة إلا أن الدولة ينبغي أن تفكر على الأقل في بناء سكنات لإيجارها وهذا من أجل الطبقة المتوسطة، الناس يسكنون في الشارع، ليس في العاصمة وإنما في الصحراء حيث شساعة الأرض، نطلب منكم النزول إلى الشارع، فالتخطيط لا يكون في المكتب دون النظر إلى الواقع، ونحن نقول إن معظم الشباب يعيش حالة من التذمر، نتيجة انعدام العمل والسكن، فكل الصيغ لم تحل مشكل السكن، بل يوجد بعض من أعضاء مجلس الأمة مستأجر لهذه السكنات التي أعطيت لهؤلاء، فيه خلل يجب مراجعته والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد بن طبة؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير السكن والعمران والمدينة:** شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة.

الإجابة كانت حول تساؤلكم عن معضلة 24 ألف دينار جزائري، واقتراح خمسة آلاف دينار جزائري للإيجار، وبما أن تعقيب العضو يتحدث عن مختلف الصيغ، فحقيقة هناك صيغة أخرى وضعت لأهلنا في الجنوب والهضاب العليا، وأنا بدأت مشواري المهني بورقلة وأعرفها جيدا وأعرف العديد من المواطنين هناك وأفتخر بذلك؛ وتعلمت الكثير في بداية مشواري.

التخصيصات الاجتماعية التي توفرت عليها ربما ستصلك رسالة أخرى أو جواب على هذه الأسئلة بالأرقام سيدي العضو، العملية متواصلة وهي أحسن صيغة للسكن حقيقة في الجنوب والهضاب العليا ونحن مواصلون في هذه الصيغة، إلا أن الجواب كان يخص السكن الاجتماعي، أي العمومي الإيجاري، وكانت هذه الصيغة في طور الدراسة وينبغي أن ندرسها بالنسبة للسؤال الأصلي، أي أن ندرس هذه الخاصية، لأن الدخل العائلي من بين الشروط و24.000 كحد أقصى للعائلة؛ ولكي تدرسها لابد أن تكون إحصائيات ودراسات اجتماعية صحيحة ومدققة لكي نتمكن من مراجعة أو عدم مراجعة هذه الخاصية أو الشروط، كذلك الحالة الاجتماعية، الحالة الاقتصادية، حالة مسكن العائلة... إلخ.

أما بالنسبة للصيغ الأخرى يمكن – للسيد العضو– أن تكون له في تقرت أو غيرها إجابة أخرى وبالتدقيق فيما يخص الصيغ التي استفاد منها سكاننا في ورقلة. وأقول، بصفة عامة، في كل ولايات الوطن البرامج متواصلة، في محاولة من الدولة الجزائرية تخفيف هذه الأزمة وإسكان أكبر عدد من المواطنين وإعطاءهم حياة كريمة، إن شاء الله، شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ ومع نفس القطاع، الكلمة الآن للسيد يوسف مصار، فليتفضل مشكورا.

**السيد يوسف مصار:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

معالي السادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأكارم،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم جميعا، آزول فلاون مرة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة المحترم، سؤال شفوي مخصص لمعاليكم: طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس

الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني – سيدي الوزير – أن أطرح عليكم السؤال التالي:

علما ـ السيد الوزير ـ وكما يعلم الجميع أن بعض العائلات الجزائرية التي تحصلت على سكن في وقت ماضي، بعيد، في إطار التنازل عن أملاك الدولة، كما تعلمون، مع مرور السنوات، أصبحت تلك العائلات تعاني من الضيق وتتألم في صمت، نعم، تتألم في صمت وسوف ترون كيف ذلك ولماذا؟ بسبب كبر أفراد العائلة، مما اضطر هذه العائلات إلى السعي وراء الحصول على سكن ترقوي إيجاري، يسير مباشرة من طرف الدولة وليس الخواص، الدولة بجميع هياكلها ـ (OPGI)... إلخ ـ إلى المستأجر دون قيود مكبلة، أؤكد دون قيود مكبلة، ما هي هاته القيود؟ الذي هو في الواقع في أمس الحاجة إلى مثل هذه الصيغة التي ستعالج العديد من مثل هذه الحالات الاجتماعية الحادة منذ سنوات، بل منذ القرن الماضي وهي تعاني في صمت في غياب العناية المطلوبة من الدولة، سوف ترون لماذا؟

للعلم وفي هذا الصدد بالذات، فإن مثل هاته الحالات أو هاته العائلات التي تعاني ليست من أصحاب المال ولا هم تجار ولا أرباب عمل، كل ما في الأمر أنهم موظفون متوسطون، الآن هم في سن التقاعد 75 و80 سنة، في الماضي عند حصولهم على سكن في إطار التنازل عن أملاك الدولة شقة من غرفتين أو ثلاث غرف، أبناؤهم كانوا صغار السن، يمكنهم النوم في غرفة واحدة، لكن بعد 50 سنة أصبح الأمر لا يطاق إطلاقا وأصبح رب العائلة مكبلا، لأنه تحصل سابقا على سكن في إطار التنازل عن أملاك الدولة فيما يخص البطاقية الوطنية، فهو ليس من أصحاب الدخل الضعيف حتى يتحصل على سكن اجتماعي، تساهمي، كل هذه الصيغ لا تنطبق عليه، لأن أجره محترم، لكن السكن الترقوي يكبل أكثر حيث يتعدى سعره 1.8 مليار، أي ملياران، لا يستطيع.

وأعود إلى صيغة السكن الإيجاري للدولة والتي هي من تقوم بعملية التسيير – وهي مشكورة – فقد خصصت مئات الآلاف من الوحدات السكنية، لكن لماذا لم تحددوا – معالي الوزير– نسبة 20 إلى 30٪ من هذه السكنات المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز لهذه الفئة التي يمكن أن تؤجر وتدفع الإيجار للدولة وليس للخواص وتكون بدفتر شروط محدد، حيث لا يمكن للمستأجر إعادة إيجار سكنه من جهة أخرى أو بيعه... وهكذا بهذه الكيفية ينتعش المجتمع والأسر؟

الصيغ مثل (LSP, LPA, LPP) كلها لا تستطيع أن تستفيد منها الفئات التي تحدثت عنها، وأنا بحكم سني وعلاقاتي الواسعة عبر كامل التراب الوطني وصلتني عدة شكاوى شفهية وعدة ملاحظات وبما أني مجاهد وعضو مجلس الأمة، فقد ترجوني لتبليغ انشغالاتهم، وكما قلت، فإن هذه الفئة تعاني وتتألم في صمت، لا تستطيع أن تتظاهر أو تقدم شكايات جزافية، الحل الوحيد، وأنا مسؤول عن كلامي، هي نسبة مئوية من 20 إلى 30٪ من السكنات المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز تخصص للإيجار، وليس بثمن أربعة آلاف دينار، بل بثمن مرتفع يصل إلى خمسين ألف دينار، كما هو معمول به في جميع الدول، هل الجزائر استثناء؟ هذا غير ممكن، شكرا معالي الوزير وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير، ولكم في هذا الموضوع السيد الوزير، واسع النظر بصفتكم ممثلا للحكومة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد يوسف مصار؛ والكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير السكن والعمران والمدينة:**

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة الزملاء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم مجددا.

لقد تطرق السيد عضو مجلس الأمة المحترم يوسف مصار، من خلال سؤاله الشفوي، إلى عرض اقتراحه بتخصيص نسبة من البرامج السكنية الترقوية الإيجارية إلى أصحاب الدخل المتوسط القابل لصيغة السكن الإيجاري وذلك لكل من يرغب في ذلك ودون شروط.

وعليه يشرفني أن أحيط سيادتكم بالتوضيحات التالية:

إن صيغة السكن الإيجاري الترقوي تحمل في طياتها الرد على أغلب ـ وهي صيغة مستحدثة سيدي العضو،

والتي نسميها (LPP) ـ الانشغالات المطروحة في استفساركم، فهي تصبو إلى تمكين المواطن من السكن الإيجاري المناسب، إذ تعتمد هذه الصيغة التي يكفلها المرقي العقاري، على أساس عقار مقابل سكنات، فبمقابل العقار الذي تضعه الدولة تحت تصرف المرقي العقاري، يقوم هذا الأخير بإنجاز سكنات موجهة للإيجار تلبية لاحتياجات المواطنين الذين يفضلون الصيغ العمومية كما يخصص جزء من العقار المعني لفائدة المرقي العقاري نفسه، يستغله لبناء سكنات ترقوية للتسويق الحر.

تعكس هذه الصيغة، والتي هي إجابة على استفساركم المطروح في السؤال الشفوي، إرادة السلطات العمومية في ترقية السوق العقاري الإيجاري وكذا تسهيل إمكانية تنقل الأفراد لاسيما الإطارات وعائلاتهم عبر مختلف مناطق الوطن، من أجل تثمين وترقية حياتهم المهنية واستغلال كل الفرص المتاحة في إطارها.

وللعلم، فإن مشروع النص التنظيمي الخاص بهذه الصيغة هو في طور الدراسة، حيث كان مشروع النص محل استشارة واسعة من طرف المرقين العقاريين، أطلقها صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية خلال شهر أوت من السنة الجارية عبر موقعه الإلكتروني والتي سمحت بالأخذ بعين الاعتبار مختلف أوجه النظر، واقتراحات أهم المتعاملين المعنيين بهذه الصيغة الجديدة التي نتمنى لها النجاح، إن شاء الله.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد يوسف مصار، إذا أراد التعقيب على إجابة السيد الوزير.

**السيد يوسف مصار:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ شكرا معالي الوزير.

في الحقيقة اقتنعت بنسبة 80٪ من خلال إجابتكم الكريمة.

الفئة التي تحدثت عنها مرتبطة بعامل السن المتقدمة، إذا دخل القانون الذي أشرتم إليه حيز التطبيق بعد سنة وأصبح ملموسا فنحن نثمن هذا.

تبقى نقطة أساسية جدا ـ سيدي الوزير ـ والتي تتمثل في البطاقية الوطنية، لأن هذه السكنات منحت بالدينار الرمزي لكل الجزائريين بمختلف فئاتهم ومستوياتهم، هناك أناس اجتهدوا وعملوا في الدولة وقاموا بالتضحية في سبيل الدولة والآن أصبحوا في سن التقاعد، لكن مدخولهم الشهري محترم ويمكن أن يؤجر بمبلغ 50.000 دينار جزائري شهريا ومع كبر السن أصبح الإنسان يحتاج إلى الراحة والهدوء.. فالاكتظاظ العائلي مشكل نفسي يؤدي إلى حالات معقدة وحتى تفكك الأسر، لابد من مراعاة هذه النقطة الاجتماعية البسيطة، يجب إلغاء البطاقية الوطنية ونشكر الدولة لبيعها هذه السكنات بالدينار الرمزي، ومالكو هذه السكنات هم مجاهدون ومن أصول ثورية، أغلبهم تم تدمير منازلهم ومداشرهم من طرف فرنسا، أما اليوم إذا كان ذو راتب محترم أراد الحصول على سكن يصطدم بالبطاقية الوطنية في جميع الصيغ.

أما إذا لجأ إلى السكن الترقوي فسعره 2 مليار وهو لا يملك شيئا وعند ذهابه إلى البنك يقابل بالرفض لكبر سنه، هل الموت يأتي على كبار السن فقط؟ نجد أناسا أعمارهم بين 50 و 60 سنة يأخذون قرضا بنكيا وأنا 81 سنة مازال أمامي 15 سنة أخرى، بإذن الله!

**«تصفيق»**

في حالة وفاة المعني، ينتقل المسكن إلى الورثة لتسديد الدين وإلا يحجز البنك على المسكن، باعتباره عقارا مرهونا، من أجل استرجاع أمواله، أين يكمن المشكل في هذا؟

أنا أعبر بحرارة وحماس عن انشغال المواطن في كامل التراب الوطني، وكما قلت من قبل، علاقاتي واسعة واتصالاتي كثيرة والمواطن يشتكي كثيرا ولا يستطيعون الاتصال بكم سيدي الوزير، لكن بواسطتنا ننقل انشغالاتهم في كل وقت، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد يوسف مصار؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير السكن والعمران والمدينة:** شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا سيدي المجاهد، الصيغة المستحدثة وهي بصدد الدراسة، أظن أنها تحل الكثير من المشاكل

والأرق الذي تعبرون عنه.

أما بالنسبة للبطاقية الوطنية – سيدي المجاهد – فلا يمكن أن نتخلى عنها بل علينا ومن واجبنا أن ندعمها وزيادة، لأننا نعمل على الشفافية والعدالة في توزيع هذه المساعدات على طالبي السكن، وهي تخصيصات اجتماعية تنبثق من الخزينة العمومية، فبالعكس نحن وراءها.

أما بالنسبة للمواطنين الذين بلغوا سنا معينة والواردة أسماؤهم في البطاقية الوطنية، فهم الذين استفادوا أو اشتروا سكنا في إطار التنازل عن أملاك الدولة، فالقضية هي تنظيم وطني عام، فعلى آبائنا الذين بلغوا سنا معينة أن يوجهوا أبناءهم إلى مختلف هذه الصيغ، فهم غير معنيين بهذه البطاقية بتاتا، كون البطاقية تحصي الملاك فقط.

وعودة إلى السؤال الأصلي، فإن القطاع استحدث صيغة جديدة تسمح للعديد من المواطنين بإيجار سكنات، حتى إن ثمن الإيجار معقول جدا، وليس مثل ثمن السكنات الاجتماعية المعروفة، شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ دائما في نفس قطاع السكن والعمران والمدينة والكلمة للسيد بوجمعة زفان، فليتفضل مشكورا.

**السيد بوجمعة زفان:** بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس الجلسة الفاضل،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة الأكارم،

أسرة الإعلام والحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وكذا المواد ذات الصلة من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أطرح السؤال الشفوي التالي على سيادة وزير السكن والعمران والمدينة.

لقد استفادت ولاية أدرار كباقي الولايات بتخصيص حصة معتبرة من السكن بصيغة عدل لفائدة المكتتبين منذ سنة 2013؛ وقد سجل لحد الآن تسليم مئة وبضعة سكنات لأصحابها على مستوى الولاية، في حين بقي عدد من السكنات المنجزة تتعرض للتخريب والسرقة والاستغلال غير اللائق، مع العلم بأن أصحابها قد سددوا جميع الأشطر المطلوبة للوكالة، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، إن مقر الوكالة الجهوية التي تشرف على تسيير هذه السكنات موجود في مدينة وهران، مما يسبب تعبا وتكاليف إضافية للمكتتبين، ناتجة عن صعوبة التنقل وعدم الاستقبال والتعامل غير المناسب الذي يتلقونه، حسب ما قالوا لنا، وهو ما جعل غالبيتهم يطالبون بتحويل تسيير ملفاتهم إلى الوكالة الجهوية بورقلة، وعليه، نتقدم بالسؤال التالي:

لماذا لا تقوم الوكالة بفتح فرع لها على مستوى ولاية أدرار، قصد ضمان المتابعة والمعالجة عن قرب للانشغالات والصعوبات المتوقعة من طرف المكتتبين؟ وتقبلوا فائق التشكرات.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ والكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير السكن والعمران والمدينة:**

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة الحضور،

لقد تفضل السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بوجمعة زفان، بطرح سؤاله الشفوي والذي يستفسر من خلاله عن إمكانية إنشاء فرع لوكالة تحسين السكن وتطويره «عدل» على مستوى ولاية أدرار، قصد ضمان المتابعة والمعالجة عن قرب لانشغالات المكتتبين، بدل التنقل إلى مقر الوكالة الجهوية المتواجدة بوهران وما يسبب لهم من متاعب ومشقة.

وردا على هذا السؤال، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بأن المشاريع السكنية بصيغة البيع بالإيجار المسجلة على مستوى ولاية أدرار، يتم متابعتها من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري، كهيئة محلية متواجدة على مستوى الولاية وليس على مستوى الفرع الجهوي بولاية وهران، إذ لا جدوى من إنشاء فرع لوكالة عدل بالمنطقة، بالنظر

لقوام البرنامج، البيع بالإيجار، على مستوى ولاية أدرار والأمر نفسه على مستوى بعض الولايات، ذات البرامج الضئيلة. وللإشارة، فقد تم إنهاء وتسليم 320 وحدة سكنية من هذه الصيغة على مستوى الولاية حيث تبقى حصة 110 وحدة سكنية في طور الإنجاز وبنسبة تقدم الأشغال تعادل 60٪. أما بالنسبة للتعاملات التجارية، السيد عضو مجلس الأمة، فإن التعليمات أعطيت إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري بأدرار للتكفل بها، مع التنسيق مع وكالة عدل، مهما كانت المديرية المعنية.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد بوجمعة زفان، إذا أراد التعقيب على كلام الوزير.

**السيد بوجمعة زفان:** شكرا للسيد الرئيس الفاضل، شكرا للسيد الوزير على الإجابة، لكن أود أن أقول إنه لا أحد ينكر الجهود التي تبذل في هذا الإطار من طرف الدولة، من خلال الإطارات والمسيرين المتواجدين على المستوى المحلي؛ ولكن، في نفس الوقت، لابد من ذكر الصعوبات والتعب الذي تلقاه المعنيون في هذا المجال، وهو ما جعلهم يقصدوننا لطرح انشغالهم والمطالبة بفتح فرع للوكالة، لأن التعامل مع ديوان الترقية والتسيير العقاري أصبح لا يقنعهم، ولا يلبي مطالبهم، ولا يتماشى مع ما يصبون إليه وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوجمعة زفان؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير السكن والعمران والمدينة:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا للسيد العضو، أنا أبشر السيد العضو بأن المشروع قد شارف على الانتهاء، حيث لم يبق منه إلا التهيئة وسوف يسلم نهائيا إلى أصحابه في المناسبات القريبة جدا؛ وبهذا نكون قد أنهينا برنامج عدل بالنسبة لولاية أدرار، أما العلاقة فيمكن تكثيف زيارة الوكالة إلى ولاية أدرار، للاستماع إلى مختلف الانشغالات، الشيء المهم هو أنه في الأشهر القليلة المقبلة كل مكتتبي ولاية أدرار سوف يتسلمون سكناتهم وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** نمر الآن إلى قطاع آخر وهو قطاع الفلاحة والتنمية الريفية؛ والكلمة للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد سالمي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد رسول الله.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم وأسعد الله صباحكم.

السؤال موجه إلى معالي وزير الفلاحة المحترم، إن الإحصائيات الخاصة برؤوس الماشية المعبر عنها وطنيا، أظهرت تباينا وعدم التطابق مع الواقع، مما جعل المختصين يشككون في هذه الإحصائيات، هذا السؤال الأول.

ثانيا، المطاحن تستفيد من القمح المدعم، وحسب الخبراء، فإن 30٪ من هذه المادة من القمح تنتج مادة النخالة، مما يعني أن مادة النخالة نفسها مدعمة، فكيف تباع بأسعار خيالية، معالي الوزير؟

السؤال الثالث ما أسباب عدم تسويق اللحوم القادمة من الجنوب الكبير إلى الشمال؟ إن الإحصائيات المقدمة من طرف مصالحكم تظهر اكتفاء الدولة من هذه المادة، فكيف تبررون ـ السيد الوزير ـ استيراد اللحوم المجمدة من دول مشكوك في احترامها لطريقة الذبح الشرعي وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد سالمي؛ والكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلي الوزير،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الخاص إلى السيد سالمي محمد، عضو مجلس الأمة، على الأسئلة التي تفضلتم بطرحها والمتعلقة بإحصائيات الماشية وتسويق اللحوم من الجنوب إلى الشمال، وعن استيراد اللحوم المجمدة.

وردا على انشغالاتكم المطروحة، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

في البداية، يجب التذكير بأن قطاع الفلاحة والتنمية الريفية يحظى بمكانة جد هامة على صعيد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، كنتيجة منطقية للسياسة التنموية التي تقودها الدولة والتي قوامها تحسين الأمن الغذائي للبلاد، من خلال الرفع من الإنتاج الوطني وخلق الثروة وتحسين ظروف معيشة السكان بالمناطق الريفية واستحداث مناصب الشغل والحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بصفة عقلانية ومستدامة، كما يولي قطاعنا الوزاري أهمية بالغة لتنمية الثروة الحيوانية التي تزخر بها بلادنا. وفي هذا السياق، ففيما يتعلق بالإحصائيات، فإن التحكم فيها يعتبر من أولويات دائرتنا الوزارية وذلك في إطار ورقة الطريق 2020 ـ 2024، حيث إنه سيتم سنويا إحصاء المتوفر من الثروة الحيوانية في كل ولايات الوطن، من خلال عملية إحصاء على مستوى كافة البلديات، وقد مكنت هذه الإحصائيات مبدئيا من رسم خريطة جغرافية لتوزيع هذه الثروة حسب الصنف وحسب الولايات، فإن معطيات الثروة الحيوانية المسجلة لسنة 2019 – 2020، هي كالتالي:

ـ بالنسبة للغنم، نسجل وجود حوالي 28 مليون رأس، من بينها 18 مليون رأس من النعاج.

ـ بالنسبة للأبقار، تقدر بـ 8.1 مليون رأس، من بينها أكثر من 9 آلاف بقرة حلوب.

ـ كما نسجل حوالي 5 ملايين رأس من الماعز، وأكثر من 400 ألف رأس من الإبل.

وتجدر الإشارة أيضا، ووفقا لتعليمات رئيس الجمهورية، سيتم خلال هذه السنة الشروع في إجراء مسح وطني لهذه الثروة على مستوى كافة المربين والمستثمرات الفلاحية، كما سيتم أيضا في إطار برنامج رقمنة القطاع بموازاة إطلاق النظام التعريفي للماشية (Système d'Identification)، لإعطاء رقم تشفيري إلكتروني لكل رأس ماشية مع تطبيق معلوماتي، وذلك في عملية نموذجية في أول مرحلة خاصة بالأبقار على مستوى بعض الولايات، ليتم توسيع العملية فيما بعد وبصفة تدريجية لباقي الأصناف وباقي الولايات، وسيسمح لنا هذا النظام من تتبع حركة الماشية وكذا تتبع المنتجات الحيوانية، وفيما يخص إنتاج اللحوم الحمراء، فقد تم في سنة 2019. إنتاج ما يعادل 530 ألف طن من اللحوم الحمراء، حيث إن 62٪ منها لحوم أغنام، و29٪ لحوم أبقار، و9٪ لحوم ماعز وإبل.

أما فيما يتعلق باستيراد اللحوم، ووفقا للإحصائيات الصادرة عن الجهات المعنية لسنة 2019، فإنها لا تمثل إلا 4٪ من إجمالي اللحوم الحمراء المتوفرة، أما اللحوم المستوردة الطازجة، فإنها تمثل 5٪. وبالنسبة للكميات المستوردة من لحوم الأبقار المجمدة في سنة 2019، فهي تقارب 24 ألف طن، أما لحوم الأبقار الطازجة فبلغت الكمية المستوردة 32 ألف طن. وفي هذا السياق، وللتذكير، فإنها ممنوعة من الاستيراد منذ شهر ماي 2020. وللتذكير أيضا فإن عملية الاستيراد تتم مع البلدان التي تستوفي الشروط الصحية المطلوبة وتربطنا بها اتفاقيات صحية، ومعظم هذه اللحوم المجمدة توجه نحو المطاعم الجامعية وقواعد الحياة الموجودة في جنوب البلاد وغيرها.

أما بالنسبة لعملية تسويق اللحوم القادمة من الجنوب إلى الشمال، وفي إطار تنفيذ ورقة طريق القطاع 2020 – 2024، لقطاعنا الوزاري، التي تمت المصادقة عليها من طرف السيد رئيس الجمهورية، فإننا نسعى إلى مرافقة الاستثمارات المهيكلة، لاسيما في مادة اللحوم وكل الجهود مبذولة، خاصة في المناطق الجنوبية، لاسيما بموافقة إنشاء المذابح التي يجب أن تتوفر فيها كل الشروط التقنية المطلوبة، منها، خاصة، الاحتفاظ باللحوم الناتجة عن عملية الذبح داخل غرفة التبريد لمدة أقصاها 72 ساعة وإزالة العظام من أجل نقلها وهذا في إطار التدابير الوقائية والصحية، وفي الوقت الحالي ونظرا للحالة الصحية في بلدان الساحل وتحركات المواشي عبر الحدود، يجب أخذ جميع تدابير الحماية، لأن عملية تنقل المواشي والمنتوجات الحيوانية، لاسيما اللحوم، يجب أن تخضع لقواعد صحية صارمة وذلك لتفادي تنقل الأمراض الحيوانية المعدية والتي تشكل خطرا على الثروة الحيوانية والاقتصاد

الوطني وهذا ما عرفته بلادنا في سنوات 1999 – 2014 – 2017، من وباء الحمى القلاعية و2018 من وباء طاعون المجترات الصغيرة. لقد سطرت بلادنا في هذه السنوات الأخيرة برنامجا لمكافحة مختلف هذه الأمراض، على غرار الحمى القلاعية وطاعون المجترات الصغيرة التي هي في طريق الزوال.

وعليه، فإن قطاعنا الوزاري، من خلال المصلحة البيطرية، يسهر على حماية الثروة الوطنية من الأمراض التي تهددها وإزالة العراقيل التي تعيقها عند التسويق والتصدير.

أما بالنسبة لانشغالكم الآخر والمتعلق بتزويد مادة النخالة على المربين، فقد وضع قطاعنا الوزاري جهازا لتموين مربي الأبقار الحلوب بنخالة القمح اللين، وفقا للمذكرة 1140، المؤرخة في 30 سبتمبر 2015، التي تحدد شروط وكيفيات تموين مربي الأبقار الحلوب بمادة النخالة والمنظمين على شكل تعاونيات أو تجمعات مصالح مشتركة. إلا أنه وللإشارة، وأنا موافق على طرح السؤال، فإننا في طور إعداد جهاز جديد يأخذ بعين الاعتبار مسألة ضبط مادة النخالة، لتوجيهها إلى الفاعلين والمعنيين وخاصة عن طريق التعاونيات الفلاحية أو الديوان الوطني لتغذية الأنعام (ONAB).

تلك هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها وتقبلوا مني، سيدي العضو، المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد سالمي، إذا أراد التعقيب على جواب السيد الوزير.

**السيد محمد سالمي:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، المحترم، الشكر موصول لمعالي الوزير، على الإجابة التي تفضل بها والتفاصيل وعملية إحصاء المواشي على المستوى الوطني، ونتمنى له التوفيق في هذه العملية.

الإشكال يكمن في مادة النخالة ـ سيدي الوزير ـ حيث نجد سعرها أغلى من مادة السميد، وأقترح عليكم، معالي الوزير، أن يكون توزيع مادة النخالة من طرف إحدى مؤسسات القطاع وبمساواة وبأسعار مقبولة على مستوى التراب الوطني، كما نتمنى أن تكون هناك دراسة شاملة لتوفير وتقنين هذه المادة وخاصة للبقرة الحلوب ليستفيد منها الموالون والكل يتكلم عن ارتفاع الأسعار، نعم، الجفاف من جهة، وارتفاع أسعار الأعلاف من جهة أخرى، وأذكركم، سيدي الوزير، أن ولاية تندوف لا تستفيد من هذه المادة إلا عن طريق المضاربة، لانعدام المطاحن وهذا ما يؤدي إلى غلائها ونأمل أن تؤخذ هذه المطالب بعين الاعتبار بتموين ولايات الجنوب بالنخالة على غرار الشعير، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد سالمي؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** بارك الله فيك، وأشكر مجددا السيد العضو المحترم، وأنا أوافقك، ليس من المعقول تقنين مادة النخالة بسعر، حيث يوجد منشور قنن السعر ووضع منهجا وطريقة التوزيع لهذه المادة، ليس من المعقول أن نجد سعرها في الأسواق بين 3 أو 4 أضعاف سعرها. وأنا هنا أطمئنك أن الوزارة تقوم بإنشاء جهاز جديد من منطلق منع التذبذبات والأسعار غير المقبولة.

فيما يخص الانشغال الثاني، لابد من التذكير، وهي مسألة تقنية، أن مادة النخالة لابد أن تحتوي على مكون وحيد يدخل وينخرط في الأعلاف، سواء الموجهة للأبقار أو الأغنام.

كذلك، بالنسبة للجهاز الجديد، ستكون هناك مراقبة وتدخل لتقليص تذبذبات السعر في الأسواق، وسوف يكون، إن شاء الله، تقنين السعر بتوزيع النخالة وتوجه للفاعلين والموالين، مهما كانت نوعية الأنعام حلوبا أو غير حلوب على شرط أن تكون المادة منخرطة وهي قضية تقنية، لتفادي التقصير في تربية المواشي وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ ودائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

**السيد فؤاد سبوتة:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،

معالي الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الموقر،
أسرة الإعلام،
سلام الله عليكم جميعا.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 70 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16 – 12، المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما، وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير، إن ولاية جيجل المعروفة بتضاريسها الجبلية الصعبة، ظلت لسنوات عديدة بعيدة عن الاهتمام، ما أنتج نقائص بالجملة، رغم أن عملية إنجاز المسالك الجبلية، شكلت إحدى أولويات مديرية الغابات، إلا أن العملية حسابيا ضعيفة جدا بولاية جيجل، إذ يعمد المواطنون إلى فتح المسالك بجهدهم ومالهم الخاص، وإن قامت مصالح الغابات بفتح بعضها، فإنها تترك دون استكمال أو إنهاء الأشغال والعينات كثيرة من بلديات العنصر، بلهادف، أولاد عسكر، الطاهير، العوانة، إراقن، السطارة، غبالة.. والقائمة طويلة، معالي الوزير، قد تصل إلى كل بلديات الولاية والمقدر عددها بـ 28 بلدية.

سؤالي معالي الوزير، هل الخلل والتقصير في المسؤول الأول عن قطاع الغابات بالولاية، الذي عمّر طويلا والذي وافته المنية مؤخرا، رحمة الله عليه، أم بسبب نقص الموارد المالية؟ أم يعود ذلك لغياب مخطط ولائي لتلبية احتياجات ساكنة هذه المناطق التي سماها السيد الرئيس بمناطق الظل، وأنا قلتها في العديد من المرات وأكررها على مسامعكم اليوم أن ولاية جيجل كلها منطقة ظل.

في الأخير، تفضلوا مني، معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير، وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ والكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، المحترمون،
زميلي الوزير،
أيها الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الخالص إلى السيد سبوتة فؤاد، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بفك العزلة عن المناطق الجبلية بولاية جيجل، وردا على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

تتميز ولاية جيجل بتضاريسها الصعبة التي تمثل ما يقارب82 ٪ من مساحتها الإجمالية وتغطي المساحات الغابية بها ما يقارب57 ٪ من مساحة الولاية، وقد عرفت ولاية جيجل انتعاشا ملحوظا في إعادة انطلاق عدة مشاريع في عدة ميادين، لاسيما منها فتح وتهيئة مسالك ريفية وغابية، حيث تم فتح 534 كلم، وتهيئة 738 كلم من المسالك، كما تسهر محافظة الغابات حاليا على تهيئة 290 كلم من المسالك الغابية والريفية وفتح 100 كلم أخرى من المسالك الغابية والريفية بتمويل من البرنامج القطاعي. كما أن عملية فتح المسالك الغابية تحكمها معايير وأسس تقنية وتقديرية حسب الدراسات التي قام بها المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بـ 2 كلم لكل 100 هكتار؛ وقد نجد أن ولاية جيجل فاقت المعدل، حيث بلغت 2.4 كلم لكل 100 هكتار، حيث مست شبكة المسالك جميع القرى والمداشر في مرحلتها الأولى، ونحن الآن بصدد المرحلة الثانية التي انطلقت سنة 2018، والهدف منها إيصال هذه الشبكة من المسالك إلى الأراضي الفلاحية والإسطبلات التي كانت غير مستغلة وخاصة تلك المتواجدة فيما يعرف بمناطق الظل، ولم تتوقف تدخلات مصالحنا عند هذا الحد، بل تعدت إلى منح تراخيص فتح المسالك لبعض ساكنة هذه المناطق، قصد تمكينهم من الوصول إلى أملاكهم الخاصة، بعد دراسة تقنية مسبقة من طرف أعوان وإطارات الغابات المختصين إقليميا.

أما فيما يتعلق بانشغالكم الآخر المطروح والمتعلق بقيام محافظة الغابات لولاية جيجل بإنجاز مشاريع خاصة بالمسالك الغابية دون إتمام إنجازها، فإن هذه العملية تخضع

إلى منهجية تطبيق قانون الصفقات العمومية انطلاقا من إعداد البطاقات التقنية، إلى الموافقة على دفتر الشروط ليكون من طرف لجنة الصفقات الولائية، وإلى تعيين مقاولات الإنجاز، إضافة إلى ذلك تأشير مصالح الرقابة المالية للولاية، ثم إعطاء أوامر الخدمة للانطلاق في الأشغال حسب كل منطقة.

وخلال عملية الإنجاز، تقوم مصالحنا بمجهودات لاحترام آجال الإنجاز واستلام المشاريع في مدتها المحددة في الصفقة، إلا أنه قد تصادفنا من حين لآخر بعض المقاولات العاجزة والتي لا تحترم دفتر الشروط، فنضطر إلى تطبيق القانون وفسخ الصفقة وإعادة انطلاقها من جديد مع مؤسسة أخرى، طبقا للقوانين السارية المفعول.

وعليه، فإن تطوير المناطق الجبلية يعد من الأهداف الرئيسية في ورقة طريق القطاع 2020 ـ 2024، المصادق عليها من طرف رئيس الجمهورية وبالخصوص عملية فتح وتهيئة المسالك الفلاحية والريفية، حيث سيتم في ولاية جيجل إنجاز إلى غاية 2021 العمليات التالية:

ـ 28 كلم من فتح وتهيئة المسالك الريفية.

ـ تهيئة وحدتين من منابع المياه.

ـ تصحيح 1400م$^3$ من مجاري المياه.

ـ غرس 500 هكتار من الأشجار المثمرة.

وفي الأخير، أعلم سيادتكم بأن السيد المحافظ وأنتم على دراية بهذا وبالمناسبة أترحم عليه، فقد وافته المنية، رحمه الله، إثر إصابته بجائحة كرورنا كوفيد 19 أثناء قيامه بأعمال جوارية ومساعدة المواطنين في المناطق المعزولة.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد فؤاد سبوتة إذا أراد التعقيب على جواب السيد الوزير.

**السيد فؤاد سبوتة:** شكرا للسيد رئيس الجلسة.

معالي الوزير، عند قراءة الأرقام المقدمة من طرفكم، إما أنني لا أنتمي إلى ولاية جيجل أو أن مصالحكم التي زودتكم بهذه الأرقام قد أخطأت. أنا تكلمت عن مجموعة من البلديات التي مازالت لم تنته من المشاريع التي انطلقت بها، بمعنى أنها أهملت وليست قضية تأخير وإنما إهمال! وأتمنى منكم وهذه مسألة تخص كل الوزارات، عند طلب معلومات من مصالحكم حول الأسئلة المطروحة، من قبل أعضاء مجلس الأمة، عادة هؤلاء، وأنا أتحدث عن كل الوزارات دون استثناء، يتحايلون ويقدمون في كثير من الأحيان أرقاما خاطئة ووقفنا على هذا الأمر في الكثير من الأحيان، وكل أعضاء مجلس الأمة، الموجودين هنا بإمكانهم تأكيد هذا.

عندما أسمع سيادتكم تتحدثون عن 290 كلم في طور الإنجاز.. قبل دخولي القاعة تحدثت إلى بعض رؤساء البلديات، وأكدوا لي أن جل المشاريع التي طالبوا بها إلى حد الساعة هي حبر على ورق، وأن المواطن البسيط هو الذي يسعى دائما، من خلال ما يعرف عندنا بالتويزة، من أجل فتح هذه المسالك ولكم، سيدي الوزير، أن ترسلوا لجنة وزارية تقف على حقيقة الوضع، لأن السيد الرئيس عندما يتحدث عن مناطق الظل، فلا يمكن أن يمر كلامه مرور الكرام، وعندما يتحدث عن وجود مناطق ظل فنحن ننقل هذه الانشغالات، نقلناها ولازلنا، فعلينا أن نعمل من أجل ـ على الأقل ـ أن نجسد توجيهات السيد الرئيس.

بخصوص المرحلة الجديدة التي تنوون تجسيدها من خلال المشاريع التي ذكرتها، فأتمنى من معاليكم الإسراع في تعيين محافظ جديد للغابات وهنا أفتح قوسا، وأنتم أدرى، عندما يعمر المدير طويلا في منصبه، فيصبح هو البيروقراطية بعينها، لأنه يصبح يعرف فلانا وفلانا، وإن كانت هناك مشاريع فهي تذهب إلى فلان دون فلان، أو بلدية دون بلدية أخرى، لهذا، رجاء معالي الوزير، أن يتم تعيين محافظ جديد في أسرع وقت، وأتمنى أن يعمل من أجل تجسيد هذه المشاريع، خاصة بوجود المخصصات المالية. وفي كثير من المرات قلت الكثير من المسؤولين والمدراء التنفيذيين، خصوصا، يتم تعيينهم لكنهم لا يقومون بواجباتهم، وبمعنى آخر أنهم لا ينفذون توجيهات السيد الرئيس وبالتالي نجد أنفسنا في كل مرة نتحدث عن هذه المشاكل وعلى مناطق الظل هذه، شكرا جزيلا معالي الوزير، وشكرا أيضا على سعة صدركم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** شكرا للسيد العضو، أولا على السؤال وثانيا على التعقيب.

أولا، وقبل كل شيء أنا في أشغالي اليومية وفي كل المداخلات أتكلم بلغة الصراحة، إذا كانت هذه الأرقام ـ كما تفضلتم ـ خيالية لهذه الدرجة، ربما نسمح بهامش الخطأ ولكن ليس لهذه الدرجة! وأنا أشاطرك الرأي في المناطق الجبلية عمل كبير ينتظرنا كقطاع، وسوف نجسده في الميدان، وهي تعليمات السيد رئيس الجمهورية من أجل انطلاقة صحيحة وفعلية لبرنامج موضوعي وتطبيقي.

صحيح وجدت بعض المشاريع لم تنته، خاصة في المناطق الجبلية وأصدرت تعليمة سواء لمديرية الغابات أوللمجمع (GGR) من أجل تفادي الوضع ومواصلة جدية للمشاريع إذا لم توجد عوائق أخرى.

وأطمئنك، سيدي العضو، أن برنامج ورقة الطريق لتجسيد برنامج رئيس الجمهورية، وأنا قلتها عدة مرات، أسهر وأقف عليه شخصيا.

ثانيا، فيما يخص محافظ الغابات، الإجراءات متواصلة خلال هذا الأسبوع، من أجل تنصيبه إن شاء الله، ويكون على مستوى الثقة لتجسيد البرامج ويقف على ولاية جبلية بامتياز ألا وهي ولاية جيجل، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ وفي نفس القطاع، سؤال السيد ناصر بن نبري، فليتفضل مشكورا.

**السيد ناصر بن نبري:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

سيدي رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة.

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

يعتبر التغير المناخي التحدي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم، خاصة على مستوى قارة إفريقيا ويتفق الجميع على الدور الكبير الذي تلعبه الغابات في الحفاظ على التوازن البيئي والطبيعي، حيث تبلغ المساحة الإجمالية للغابات في الجزائر حوالي 4.1 مليون هكتار، أي ما يعادل نسبة11٪ من المساحة الإجمالية للشمال الجزائري، بينما المعدل العالمي المطلوب من أجل التوازن البيئي يجب أن يكون في حدود25٪ أي ما يقارب 17 مليون هكتار كمساحة إجمالية للغابات في الشمال.

السيد الوزير، أمام هذا الفرق الشاسع بين ما هو موجود من مساحة وما هو مطلوب، ما هي خطط وبرامج مصالحكم الوزارية، أولا، للحفاظ على المساحات الموجودة والمهددة بالانهيار؟

ثانيا، من أجل إنشاء مساحات إضافية، في إطار التوسع، قصد تدارك النقص المسجل لمواجهة التحديات القائمة، هل الوسائل التنظيمية المادية والبشرية المسخرة لهذا القطاع كافية ليقوم بمهام التسيير، المحافظة والتوسيع في مساحة الغابات؟ وهل تم التفكير في عصرنة هذا القطاع الحيوي والانتقال به إلى قطاع منتج يساهم في الدخل الوطني، إلى جانب مهمته الأساسية في حماية الطبيعة وحفظ التوازن البيئي؟

وأخيرا، ألم يحن الوقت لإعادة النظر في العديد من القوانين التي مازالت تسير القطاع، رغم أن بعضها مضى عليه أكثر من 35 سنة، على غرار القانون رقم 84 ـ 12 المؤرخ في 23 جوان 1984، المتضمن النظام العام للغابات، ونصوصه التطبيقية، وتكييفها مع جميع القوانين الصادرة بعدها، على غرار القانون المتضمن الأملاك الوطنية؟

ـ كذلك القانون رقم 04 ـ 03 المؤرخ في 23 جوان 2004، الخاص بحماية المناطق الجبلية.

ـ القانون رقم 06 ـ 14 المؤرخ في 14 نوفمبر 2006، المتعلق بحماية محافظة على بعض الأصناف الحيوانية المهددة بالإنقراض.

ـ القانون رقم 07 ـ 14 المؤرخ في 14 نوفمبر 2007، المتعلق بالصيد.

ـ القانون رقم 11 ـ 02 المؤرخ في 17 فيفري 2011، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ والكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفيّة،

فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زميلي الوزير،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الخالص للسيد ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الذي تفضل بطرحه والمتعلق بحماية المساحات الغابية وإنشاء مساحات غابية إضافية وعصرنة قطاع الغابات، وكذا إعادة النظر في القوانين التي لاتزال تسير القطاع.

وردا على انشغالاتكم المطروحة، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية، حتى ولو تم ذكرها من طرفكم.

بالطبع، تبلغ المساحة الإجمالية للغابات في الجزائر 4.1 مليون هكتار، أي بمعدل تشجير يبلغ11.5 ٪ في الشمال، بما في ذلك منطقة السهوب، وللحفاظ عليها يعمل قطاعنا الوزاري، أولا على وضع الوسائل التالية:

ـ إعداد مخططات تهيئة الغابات التي تشمل جميع أعمال الدراسات والاستغلال العقلاني للثروة الغابية، والحماية التي تساهم في تنميته اقتصاديا واجتماعيا.

ـ إطلاق عدة برامج وطنية للتشجير، من أجل توسيع المساحات الغابية، حيث تم غرس ـ للتذكير ـ 628 مليون شجرة، بين فترة 2000 ـ 2018، في إطار المخطط الوطني للتشجير، ما يعادل 880 ألف هكتار من الأراضي الغابية، وفي سنة 2019، تم إطلاق البرنامج الوطني لإعادة التشجير، تحت شعار شجرة لكل مواطن، حيث تم غرس ما بين 1 أكتوبر 2019 إلى 21 مارس 2020 ما يعادل 11.5 مليون شجرة، حيث يمثل 26٪ من أهداف البرنامج، أي 43 مليون شجرة ولم لا أكثر، خلال حملتين أي حتى شهر مارس 2021؟

من جانب آخر، رقمنة القطاع من أجل تكثيف الرقابة المستمرة لضمان الحفاظ على المساحات الغابية.

أما في إطار عصرنة قطاع الغابات والانتقال به إلى قطاع منتج يساهم في الدخل الوطني، فقد تم وضع عدة برامج وآليات نذكر منها:

ـ إنشاء 204 غابة استجمام في 39 ولاية.

ـ إستحداث محيطات لاستصلاح الأراضي الغابية بمساحة تقدر حوالي 100 ألف هكتار في الولايات ذات الطابع الغابي، وخاصة في الشمال وكل هذه المساحات مخصصة لتطوير وتوسيع المساحات المغروسة والأشجار المثمرة والأشجار المقاومة.

أما فيما يخص مساهمة المنتجات الغابية الأخرى في الاقتصاد الوطني، نذكر على سبيل المثال:

ـ إنتاج حوالي 70 ألف قنطار من الفلين سنويا.

ـ إنتاج من 10 إلى 12 ألف طن من مادة الخروب وتطوير استخراج الزيوت العطرية والنباتات الغابية والصناعات التحويلية للنباتات العطرية.

وكل هذا بفضل إنشاء، في الدرجة الأولى، المجالس الوطنية متعددة المهن، من شعب الفلين والخشب والخروب والنباتات العطرية.

وأشير كذلك إلى إنشاء مجلس وطني متعدد المهن لشعبة الأرڤان قريبا، الذي سيساهم في تطوير وتوسيع المساحات المخصصة لهذه النبتة ذات الأهمية الاقتصادية الهامة.

ولتجسيد هذه البرامج والحفاظ على هذه الثروة الوطنية، سخرت الدولة كل الإمكانيات المادية والبشرية، حيث رفعت التجميد عن 1220 منصبا ماليا، و53 سيارة رباعية الدفع للخدمة، وسخرت برنامجا آخر مثل اقتناء 164 شاحنة للتدخل الأولي ضد حرائق الغابات و15 شاحنة مصهرجة، وتزويد أعوان الغابات بحوالي 6 آلاف بدلة مخصصة لمكافحة الحرائق، كما تم تخصيص غلاف مالي معتبر يقدر بـ 360 مليون دينار جزائري لاقتناء بعض الأدوات المخصصة لمكافحة الحرائق مثل الصهاريج البلاستيكية والمضخات.

أما فيما يتعلق بانشغالكم الآخر المطروح، والمتعلق بإعادة النظر في العديد من القوانين التي مازالت تسير القطاع، فأحيطكم علما بأنه ما عدا القانون رقم 84 ـ 12، المؤرخ في 23 جوان 1984، المتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم، الذي مضت عليه أكثر من 35 سنة، فبقية القوانين المذكورة هي حديثة النشأة، أما بالنسبة للقانون المذكور أعلاه، أعلمكم أنه تم إعداد مشروع تمهيدي لقانون

يتعلق بالتسيير المستدام للثروة الغابية الوطنية والذي هو في نهاية الدراسة، لعرضه أمام الحكومة.

إن العنوان الذي تم اختياره للقانون الجديد، يشمل البعد الجديد الممنوح للغابة، إذ لم يعد الأمر مقتصرا، كما كان عليه الحال في قانون سنة 1984، تحت عنوان النظام العام للغابات، الذي يعد عنوانا محايدا، ولكن تشريعا يؤخذ تحت عنوان يستهدف تسييرا مستداما للثروة الغابية الوطنية.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد ناصر بن نبري، إذا أراد التعقيب على جواب السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

**السيد ناصر بن نبري:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

أشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية على عناصر الإجابة التي تفضل بها، وعلى المعطيات التي تقدم بها في رده على السؤال، وباختصار ودون الدخول في تفاصيل وتشعبات هذا الملف الهام والحيوي والذي نعتبره قطاع أجيال، كلنا متفقون على أهمية قطاع الغابات وليس في الجزائر فقط، بل على مستوى العالم لأسباب لم تعد اقتصادية، بل لأسباب بيئية واجتماعية كذلك، وتكفي الإشارة إلى مساهمة قطاع الغابات في مداخيل العديد من اقتصاديات العالم، وفي الجزائر كانت مساهمة قطاع الغابات في دخل الخزينة العمومية بعد الاستقلال معتبرة، خاصة عندما كان لهذا القطاع كتابة دولة مستقلة، كتابة الدولة للغابات والكل يشهد على ذلك.

إلا أن عملية إعادة هيكلة قطاع الغابات وإلحاقه بوزارة الفلاحة، أفقده فعاليته، حتى لا أقول أهميته، وأنا مسؤول عن الكلام الذي أقوله، ولا أقول إن هذا الخيار كان متعمدا، لكن إسناد تسيير القطاع لعدم الكفاءة وعدم التخصص، جعله بعيدا عن مهامه وهو الشيء الذي نشاهده في الميدان من الحرائق والتماطل في إنجاز المشاريع.

وأخطر ما في الأمر هو تداخل المهام والصلاحيات في هذا الشأن بين وزارة الفلاحة والبيئة والثقافة وقطاع الغابات، أين هو المسؤول؟ لاندري! وبما أننا متفقون جميعا على حيوية واستراتيجية قطاع الغابات في التنمية والبيئة فمن الضروري الالتفات إليه وإعادة الاعتبار له ليلعب دوره كاملا، في الحلقة البيئية والاقتصادية للبلاد، خاصة وأن السيد رئيس الجمهورية قد أعطى توجيهات لإعادة بعث السد الأخضر، في إطار نظرة استشرافية للبيئة والتنمية.

وأظن أنه قد حان الوقت لتوحيد الرؤية الحقيقية، وإعادة التفكير في الوضع الهيكلي لهذه الدائرة، أي قطاع الغابات ووضعها في مكانها الطبيعي الذي يسمح لها بأداء مهامها وتحقيق أهدافها على الوجه المأمول منها وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** شكرا مجددا للسيد العضو المحترم، إن قطاع الغابات وفي منهجية سياسة الحكومة، هو قطاع بالتأكيد هام، لما يتولاه من اختصاص، سواء على الجانب البيئي أو الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو خلق الثروة والسهر على التطوير والتقدم والسياسة المستدامة.

إنطلاقا من هذا المنهج، أظن أن كل القطاعات معنية بطريقة مباشرة أوغير مباشرة في تطوير وإدراج قطاع الغابات كهيكل وطني قبل أن يكون هيكلا قطاعيا، وانطلاقا من هذه النظرة التي نريدها في جزائر الغد، في الجزائر الجديدة يجب أن نعمل كلنا، مهما كان القطاع، ونشرف على القطاع ونساهم بطريقة أو بأخرى في تطوير ومساهمة وإدماج القطاعات الأخرى في نظرة شاملة؛ سواء كانت بيئية، اقتصادية أو اجتماعية.

أنا أرحب بكل المقترحات وسوف نأخذها بعين الاعتبار، وكل شيء ندرسه في حينه، المهم هو تطوير اقتصادنا وأن نعمل على الجزائر التي نريدها، وتعتبر هذه بمثابة ورقة الطريق التي قدمتها وزارة الفلاحة، بالتعاون مع كل الوزارات التي تربطها صلة أو بأخرى في إدماج برنامج الفلاحة، بما فيها برنامج الغابات هذه نظرتنا، وإن شاء الله نعمل مع بعضنا البعض ونتعاون كلنا ولو بالاقتراحات من أجل جزائر الغد، الجزائر الجديدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الموارد المائية، والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد الطيب العسكري:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة،

السيد الفاضل معالي وزير الموارد المائية،

السيد الفاضل، معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام والاتصال،

الجمع الكريم،

سلام الله عليكم.

طبقا للأحكام المعمول بها، يسعدني أن أطرح على السيد معالي وزير الموارد المائية السؤال الشفوي التالي نصه:

إن الفيضانات المدمرة التي شهدتها ولاية عنابة، خلال شهر جانفي 2019، تسببت في خسائر في الأرواح وأضرار مادية كبيرة تقدر بملايير الدينارات، بما في ذلك وقف الإنتاج في مجمع الحديد والصلب بالحجار، مما تسبب في خسارة قدرت بـ 2.5 مليار دينار. وعلى إثر هذه الفيضانات، قام وفد حكومي برئاسة السيد وزير الداخلية، ومشاركة وزراء الأشغال العمومية والنقل والموارد المائية، بزيارة للولاية ومعاينة الأضرار الناجمة عن هذه الفيضانات. وقد تم خلال هذه الزيارة الإعلان عن عدة قرارات وإجراءات لحماية مدينة عنابة ومناطقها المجاورة من الفيضانات ومن بينها: إنجاز سد بوقنطاس في السهل الغربي للمدينة وهو الأكثر تضررا من الطوفان المدمر وحددت آجال الإنجاز بـ 36 شهرا، تنظيف الوديان التي تعبر على عدة أحياء في المدينة، خاصة وسط المدينة.

معالي الوزير، لم يتم حتى الآن الوفاء بالوعود التي تم إقرارها لتجسيد المشروعين المذكورين، للتكفل نهائيا بمشاكل الفيضانات.

سؤالي كالتالي: هل تم تجميد المشروعين؟ أو إلغاؤهما؟ أو ماذا؟ نريد توضيحات بهذا الخصوص.

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ والكلمة للسيد وزير الموارد المائية، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الموارد المائية:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة ممثلو أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بالشكر إلى السيد عضو مجلس الأمة، محمد الطيب العسكري، على سؤاله الشفوي الذي طرحه علينا، والذي ينم على الاهتمام البالغ الذي يوليه لقطاعنا.

أتحتم لي الفرصة مرة أخرى، من هذا المقام، لأتحدث عن ظاهرة الفيضانات التي طالما تكلم عنها الكثير من المختصين.

وعليه، أود أن أذكر أن ظاهرة الفيضانات هي ظاهرة طبيعية بحتة، استثنائية، وغير عادية، في نفس الوقت، من حيث الزمان والمكان ومن حيث الدرجة، تصيب جميع البلدان، مهما كانت درجة تقدمها واستعدادها لمثل هذه الظواهر، والتي لا زالت تعاني من الظاهرة واستفحالها، خاصة في السنوات الأخيرة، وهي ناتجة عن التغيرات المناخية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري الذي أدى إلى التذبذب في كمية تساقط الأمطار وحجمها المعتاد، حيث أصبحت هذه الظاهرة واقعا ملموسا، نلاحظ أثره من خلال ارتفاع منسوب تدفق أهم وديان الوطن في السنوات الأخيرة. وللتصدي لهذه الظاهرة، تم إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفيضانات، في إطار برنامج شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والتي نعكف حاليا على تحيينها.

أريد أن أشير إلى أنه إذا تم إعداد خريطة لاستبيان

هذه الظاهرة في الجزائر، نرى أن الفيضانات كانت غالبا في السابق في المناطق السهبية، أما الآن ومع التزايد العمراني بشكل مكثف، خاصة في المناطق المحاذية للوديان والمجاري المائية، مع القضاء على الكثير من المناطق الغابية والتقلص في حجم الجريان المائي، بالإضافة إلى تزفيت الطرقات والممرات وغيرها من العوائق العمرانية الأخرى التي أدت إلى الاعتداء على حرمة الطبيعة وتضييق المساحات الأرضية العارية.

كما أود أن أشير أيضا إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، التي سببت ارتفاعا محسوسا في درجة الحرارة الموسمية، مما أدى إلى تشكل وتساقط أمطار طوفانية في فترات زمنية جد قصيرة، والتي تكون غالبا على شكل عواصف قوية، حيث سجلت عدة ولايات عبر الوطن مثل هذه الظواهر ولعل ولاية عنابة، موضوع انشغالكم اليوم، أبرز مثال على ذلك.

وبالعودة إلى سؤالكم والذي تطرقتم فيه إلى الفيضانات التي مست ولاية عنابة في 2019، هي راجعة بالأساس ـكما ذكرنا سابقا ـ إلى نسبة التساقطات المطرية غير العادية، التي عرفتها الولاية في تلك الفترة، حيث بلغت 140 ملم، خلال 24 ساعة وهي كمية كبيرة جدا، مقارنة بالمعدلات الفصلية، المعادلة للتساقطات المطرية لمدة 28 يوما خلال الظروف العادية، ضف إلى ذلك الرياح القوية التي عرفتها المنطقة خلال نفس الفترة، حيث فاقت سرعتها 90 كلم/سا، مما أدى إلى ارتفاع أمواج البحر من 4 إلى 5 أمتار، والتي أثرّت على الجريان العادي للأودية، التي تحمل السيول الناجمة عن التساقطات المطرية الكثيفة، مما أدى إلى فيضان المناطق السفلى لولاية عنابة، هنا أتحدث عن الظاهرة وسأتطرق إلى الوعود في تلك الفترة.

وكما تفضلتم به، قام وفد حكومي بزيارة تفقدية إلى ولاية عنابة للوقوف على حجم الخسائر والأضرار، والتي تقرر من خلالها عدة إجراءات تخص إطلاق عدة مشاريع، تهدف بالأساس إلى حماية إقليم ولاية عنابة من الفيضانات، نذكر منها: المشروع المهم وهو إنجاز سد بوقنطاس، والذي ذكرتموه في انشغالكم، حيث تم الانطلاق في الأشغال بتاريخ 01 أكتوبر2019، ومنذ ذلك الحين، قامت مصالح الولاية بعدة إجراءات تتمثل في إنجاز دراسة جيوتقنية خاصة بالسد، إزالة كل العراقيل التي تقع في حوض السد، خاصة ما تعلق بالسكنات الفوضوية من الجانب الأيمن للحوض. بقيت 6 سكنات في الحوض الأيسر التي لم تزح لحد الآن، بسبب عدم توفر سكنات للعائلات الموجودة هناك، كما تمت عملية نزع الأشجار وتهيئة الأرضية التي سينجز عليها السد. الأشغال أسندت إلى مجمع الشركتين العموميتين (GTH HYDRO-AMENAGMENT) وللأسف نسبة الأشغال حاليا لم تتعد 10٪، سجلنا تأخرا كبيرا في هذه الأشغال. وعليه، قمنا بتوجيه إعذار إلى المجمع القائم بالأشغال وذلك قصد بعث روح جديدة للمشروع وتدارك التأخر المسجل وقدمنا لهم مهلة إلى آخر نوفمبر لتدارك التأخر؛ وفي حالة عدم تدارك التأخير، سنقوم بفسخ الصفقة وإعادة تنظيم إعلان جديد للصفقة.

أما بالنسبة للشق الثاني من انشغالكم، المتعلق بتنظيف الوديان والمجاري المائية لعدة أحياء في المدينة، أعلمكم أن مصالحنا قامت بالإجراءات التالية:

ـ تسجيل عملية لتنقية وتهيئة مجاري الأودية عبر الولاية بطول 108 كلم، في إطار صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لسنة 2019 وتبلغ نسبة تقدم الأشغال بها40 ٪، لعل أبرز هذه الوديان هي واد بوحديد، واد سيدي حرب، واد فرشة، القناة الحزامية لمدينة عنابة، واد بوجمعة، وروافده بمدينة البوني، واد منعيم، واد زمورية، واد بوعطوطة بالحجار، واد الحوت، واد القط، واد مسوس بعين الباردة.

وفي الأخير، يسرني أن أعلمكم، السيد عضو مجلس الأمة، أن مصالحنا تسهر على ضمان تأمين جميع المدن المعرضة لخطر الفيضانات، وذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات استباقية، تهدف في الأساس إلى تجنب هذه الكوارث، وأذكر دائما أن الظواهر الطبيعية البحتة تكون في بعض الأحيان خارجة عن السيطرة.

والدليل على ذلك، وكما ذكرت سابقا، أن أغلب البلدان ومهما كانت درجة تقدمها واستعدادها لازالت تعاني من الأعراض الوخيمة للفيضانات، كما أشير أيضا إلى مشكل آخر بخصوص عدم تنظيف القنوات وإعادتها إلى ما يتناسب مع التطور العمراني والسكاني، والتي يجب علينا أن نعمل على إنجازها بما يتناسب مع هذا التطور لمجابهة هذه الظاهرة، ضف إلى ذلك الانسداد الذي غالبا ما يصيب البالوعات والذي يكون نتيجة

انعدام التنظيف والصيانة، بسبب نقص الإمكانيات على مستوى البلديات، مما يؤدي إلى السيول والفيضانات على مستوى الطرق والأحياء. وعلى إثر هذا، كلفنا الديوان الوطني للتطهير، رغم أن هذا لا يدخل ضمن إطار مسؤوليته، بالتدخل السريع ومد يد العون لكل البلديات على المستوى الوطني، للقيام بعمليات التنظيف والصيانة.

كما أشدد من هذا المنبر الموقر على ضرورة تظافر كل الجهود، سواء على مستوى الجماعات المحلية أو على مستوى الوزارات المعنية، بالإضافة إلى جهود المواطنين في سبيل تفادي ظاهرة الفيضانات أو ظواهر أخرى التي تشكل خطرا على المواطنين.

تلكم هي أبرز التوضيحات، بصفة وجيزة، التي أردت تقديمها لكم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، وإني على أتم الاستعداد لإفادتكم بتوضيحات أكثر ما لزم الأمر.

أشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد الطيب العسكري، إذا أراد التعقيب، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد الطيب العسكري:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، أشكركم ـ معالي الوزير ـ على كل هذه المعلومات، أطلب منكم زيارة الولاية والمعاينة في عين المكان لهذا المشروع، بالطبع الفيضانات هي ظاهرة طبيعية ولكنها متكررة بمدينة عنابة وهذا راجع إلى أن مدينة عنابة تقع تحت سطح البحر، هناك تقنيون مختصون وباحثون وجامعيون من جامعة باجي مختار بعنابة في اختصاص علوم المياه اجتمعوا لدراسة ظاهرة الفيضانات وقدموا اقتراحات للتقليص من هذه الظاهرة، يقال إن مدينة عنابة سياحية ولكن لديها نقطتان سلبيتان، في فصل الشتاء فيه ظاهرة الفيضانات، وكما ذكرتم أن كمية الأمطار سنة 2019، ذهبت إلى البحر، بحيث لا توجد خزانات، وحل السد هو حل تقني إيجابي لهذه الظاهرة، وفي فصل الصيف تعاني المدينة من نقص مياه الشرب، وهناك مشروع آخر ربما سيتطرق إليه الزميل.

بالنسبة لسد بوقنطاس يعتبر حلا نوعا ما لأنه يتمركز تحت جبل إيدرغ والمياه تنحدر من الجبل، علما أن المدينة محاطة بجبل إيدرغ، وذلك للتخلص من ظاهرة الفيضانات من جهة، ومن جهة أخرى سيكون خزانا جديدا للمدينة وربما يعالج مشكل نقص المياه، في انتظار مشروع تحلية مياه البحر بالطارف وكل سكان عنابة والطارف ينتظرون هذا المشروع الذي سوف يقضي على مشكل نقص المياه.

معالي الوزير، نحن على مشارف جانفي 2021، فصل الشتاء قريب، قلتم بأن نسبة الإنجاز لم تتعد 10٪، أطلب منكم معاينة المشروع في الميدان، أقول لم تتخذ الإجراءات الكافية، فلنا انطباع أن المشروع متوقف وبالتالي لا نريد انتظار كارثة أخرى لبعثه من جديد، كون هذا المشروع ضروريًا وضروريًا جدا في الوقت الحالي، شكرا ـ معالي الوزير ـ على حسن المتابعة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الموارد المائية:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، والشكر موصول للسيد العضو، حقيقة ولاية عنابة عانت كثيرا من الفيضانات، خصوصا في السنوات الأخيرة، والحلول معروفة من خلال الدراسات وتكمن في سد بوقنطاس وهو الحل المثالي.

في سنة 2019، قررت السلطات تقديم إنجاز هذا السد إلى مؤسسات وطنية بالتراضي البسيط، ولكن للأسف، وأنا أقول إن هذه المؤسسات فاشلة، خاصة مؤسسة (G.T.H) التي تعاني وهي في طريق الإفلاس، وقدمنا لهم فرصة من أجل الحفاظ على مناصب الشغل، وتم إرسال إعذار لتدارك الوضع حتى آخر نوفمبر، الأمل يكمن في شركة (HYDRO TECHNIQUES) التي لديها إمكانيات لتدارك التأخر، وفي آخر شهر نوفمبر سنقف على حالة المشروع وفي حالة عدم التدارك سيؤدي ذلك إلى فسخ العقد، نتحمل المسؤولية بصرامة وحاليا المشروع متوقف، حقيقة، وأنا أشاطرك الرأي، ونسبة الإنجاز المقدرة بـ10 ٪، هي نسبة مضحمة، وسأقوم بزيارة لمدينة عنابة الأسابيع المقبلة، إن شاء الله، ونقف على هذا المشروع من أجل

تجسيده وبارك الله فيك، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ ومع نفس القطاع والكلمة للسيد عبد الحق قازي تاني، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الحق قازي تاني:** شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحمن والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزير الموارد المائية،

السادة الزملاء المحترمون،

السادة الزملاء الصحفيون،

سؤالي موجه إلى السيد وزير الموارد المائية، ويتعلق بمشكل كبير تعرفه مدينة وهران، سواء في شقيه الماء الشروب أو الصرف الصحي.

يشكل الماء عنصرا أساسيا للحياة، غير أن هذه المادة الأولية وندرتها في وهران أصبحت هاجسا كبيرا ينغص حياة المواطنين يوميا في وهران وهذا بسبب الانقطاع المتكرر في الأحياء والمجمعات السكنية والبلديات لمدة تفوق ـ أحيانا ـ أسابيع وفي بعض الحالات شهرا كاملا.

فرغم أن ولاية وهران تتوفر على أكبر محطة لتحلية مياه البحر في الجزائر 500 ألف متر مكعب، ورغم إمدادها بمصادر تمويل أخرى، من نظام «الماو» وسدود أخرى، إلا أنها تعيش حالة استنفار قصوى، خاصة مع اقتراب الصيف والمواسم، هذا من جهة.

من جهة أخرى، يشكل مشكل التطهير تماما بالنسبة لعنابة، مشكل التطهير وقنوات الصرف الصحي، في مناطق الظل في ولاية وهران وتدفق المياه القذرة نقطة سوداء أخرى في ولاية وهران، على غرار حي قارة1 وقارة2 بالسانية، الحاسي بحي بوعمامة، قناة تلامين ببلدية بن فريحة ومناديسية وحاسي عامر، وانجرافات المياه في قديل وطفراوي وتدفق المياه في الشاطئ الكبير لمرسى الحجاج وعين الترك، وغيرها من المناطق التي يعاني سكانها الأمرّين.

سؤالي، سيدي الوزير، إلى متى تظل ساكنة ولاية وهران تعاني من مشكل انقطاع المياه الصالحة للشرب؟ وإلى متى تظل المناطق المذكورة أعلاه تعاني من مشاكل التطهير وتدفق المياه القذرة؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام والتقدير، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني؛ الكلمة الآن للسيد وزير الموارد المائية، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الموارد المائية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة، أعضاء المجلس، الموقر،

يسرني أن أتقدم إلى السيد عضو مجلس الأمة، السيد عبد الحق قازي تاني، بالشكر والعرفان على سؤاله الشفوي، والذي يؤكد حرصه على توفير الخدمة العمومية للمياه التي ترقى لتطلعات مواطنينا الأعزاء، وهي من صميم اهتمامنا الذي نصبو إليه كقطاع الموارد المائية.

وردا حول انشغالكم بخصوص النقائص المسجلة في عملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب وكذا خدمات التطهير على مستوى ولاية وهران، يسرني أن أقدم لكم التوضيحات التالية:

إن المتابع لمختلف المشاريع التنموية، خاصة تلك المتعلق بقطاع الموارد المائية، يلاحظ أن ولاية وهران، استفادت من مشاريع ضخمة، حسّنت بشكل ملحوظ تزويد المواطنين بالمياه، ولعل أبرز مشروع هو محطة تحلية مياه البحر "المقطع"، التي تعد أكبر محطة في الجزائر وإفريقيا، بالإضافة إلى محطات "كهرما" وشط الهلال، دون أن ننسى نظام تحويل المياه الكبير "الماو".

السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، أشاطركم الرأي تماما على أنه تم تسجيل اضطرابات مؤخرا، رغم تنوع مصادر التمويل بالمياه، كما ذكرنا سابقا، وهي التي راجعة بالأساس إلى سوء التسيير، حيث اتخذنا مؤخرا في هذا الشأن عدة إجراءات صارمة، بالإضافة إلى بعض المشاكل التقنية والتي نعكف حاليا على معالجتها وهي كالآتي:

أولا، الأعطاب التقنية المتكررة على مستوى محطة التحلية بالمقطع، هذه المحطة إلى يومنا هذا لم تلب الطلب، وتعرف تدنيا في الإنتاج، والمقدرة بـ 500 ألف متر مكعب يوميا، تنتج حاليا 300.000 إلى 350 ألف متر مكعب يوميا، وهذه المحطة موجهة إلى تزويد وهران ومعسكر وغليزان،

وكذلك بالنسبة لمحطة كهرما، التي تبرمج عملية الصيانة في فصل الصيف ـ للأسف ـ والذي يؤثر على التزود بالماء الصالح للشرب. هذا ما أدى إلى تسجيل انخفاض في الإنتاج يعادل 140.000 إلى 200 ألف متر مكعب يوميا، هذا بالنسبة للجهة الشرقية. أما الجهة الغربية، فهي راجعة إلى انخفاض حصة ولاية وهران من المياه السطحية، مياه السدود، بسبب انخفاض مستوى المياه في السدود المجاورة للولاية، بالإضافة إلى المشاكل التقنية المتكررة لمحطة شط الهلال.

ومن أجل تحسين عملية تزويد مواطني ولاية وهران بالمياه الصالحة للشرب، قامت مصالحنا بالإجراءات التالية:

– بالنسبة للجهة الشرقية، تم وضع إطار تنسيقي مع شركة (AEC)، هذه الشركة الوطنية التابعة لوزارة الطاقة وهي تعمل على إنجاز وتسيير محطات التحلية عبر الوطن، حيث تم تحديد إجراءات صارمة لتفادي الأعطاب التقنية وحلها بصورة مستعجلة، لأن المحطتين تمثلان نسبة 80٪ من إجمالي إنتاج الولاية.

كما تجدر الإشارة إلى أننا اتخذنا عدة إجراءات في سبيل مرافقة شركة (AEC)، وذلك قصد تطوير وتحسين أداء محطات تحلية مياه البحر، أتوقف في هذا المستوى، محطة "كهرما" يوجد بها مشكل صفقة، أي قانوني ومشكل تكنولوجي، قمنا بتشخيص الوضعية مع وزارة الطاقة وخلصنا إلى حلول لرفع الإنتاج، أظن حاليا وصلنا إلى 420 ألف متر مكعب يوميا، وإن شاء الله، في المستقبل ننتقل إلى 500 ألف، كما هو مبرمج في البداية.

ـ بالنسبة للجهة الغربية، تم العمل على استرجاع الحصة اليومية العادية من ولاية عين تموشنت، والتي عادت بصفة طبيعية في بداية الأسبوع الجاري، مما سيحسن بشكل ملحوظ الوضعية، نوعا ما، في الأيام القليلة المقبلة، إن شاء الله.

وفي سبيل تأمين تموين ولاية وهران بالمياه الصالحة للشرب، قامت مصالحنا بإطلاق عدة مشاريع نذكر منها:

ـ مشروع تدعيم واد تليلات بالمياه انطلاقا من نظام "الماو"، عن طريق خزان عربة، والذي دخل حيز الخدمة مؤخرا، حيث تم إنجاز قنوات بطول 50 كلم، إضافة إلى محطة ضخ بقدرة 30 ألف متر مكعب يوميا وكذا إنجاز خزان بسعة 15 ألف متر مكعب.

ـ مشروع تحويل مياه مدينة قديل كذلك انطلاقا من نظام "الماو"، عن طريق خزان عربة والذي سيدخل الخدمة في الأسابيع القليلة المقبلة.

ـ كما قمنا بالانطلاق في ربط النظامين "الماو والتحلية"، من أجل تشغيلهما في نفس الوقت، عكس النظام السابق الذي كان يعتمد على أحدهما فقط.

أما بالنسبة للشق الثاني من سؤالكم والمتعلق بمشكل التطهير في بعض المناطق من الولاية، والتي تشكل في جزء منها مناطق ظل، يسرني أن أقدم لك التوضيحات التالية:

بالنسبة لمنطقة قارة1 وقارة2 بالسانية، واللذين يعتبران من أكبر الأحياء في السانية، وهما مزودان بشبكة تطهير بصفة عادية، ولكن يوجد بالقرب منهما أحياء لبنايات فوضوية، تعاني في موسم الأمطار من ظاهرة صعود المياه، وللقضاء على هذا المشكل أعدت مصالحنا الولائية دراسة أفضت إلى إعداد بطاقة تقنية لإنجاز قناة كبرى لصرف مياه الأمطار بطول 15 كلم، بالإضافة إلى إنجاز 4 أنقاب لتصريف المياه الباطنية وتوجد البطاقة على مستوى الوزارة، وسندرجها، إن شاء الله، في برنامج سنة 2021.

بالنسبة لمنطقة الحاسي، حي بوعمامة، بالفعل تعاني هذه المنطقة من بعض التسربات للمياه المستعملة، نتيجة المشاكل التقنية المتكررة لمحطة رفع المياه المستعملة المتواجدة بالمنطقة، حيث سجلت مصالحنا عملية تهيئتها وتجديد القنوات التي تصل إليها بطول 400 متر، سجلت هذه العملية على عاتق ميزانية الولاية، وهي في طور الإجراء القانوني لإرساء الصفقة، وسوف تنطلق الأشغال في الأشهر المقبلة، إن شاء الله.

بالنسبة لبحيرة "تلامين" والتي تعتبر بحيرة مصنفة ومحمية طبيعية، ولكن، للأسف، هي الآن مصب للمياه المستعملة لعدة بلديات، وللقضاء نهائيا على هذا المشكل، أعدت مصالحنا دراسة مفصلة لإنجاز محطة لتصفية المياه المستعملة بقديل، ونحن بصدد التحضير لاقتراحها في البرامج المقبلة، وكان لي لقاء مع وزارة البيئة وكان التفاهم على المشاركة في التمويل للتكفل بها.

بالنسبة لمرسى الحجاج، وللقضاء نهائيا على مشكل تدفق المياه المستعملة في البحر، أطلقت مصالحنا الولائية مناقصة وطنية لإنجاز شبكة لصرف المياه المستعملة بالمرينة

مع إنجاز محطة رفع، هذه العملية هي في طور الانتهاء من الإجراءات القانونية على مستوى الولاية، وستنطلق الأشغال مباشرة بعد الانتهاء منها.

بالنسبة لعين الترك، على الرغم من توفرها على محطة لتصفية المياه المستعملة، لازلنا نلاحظ بعض مصبات المياه المستعملة في البحر، على سبيل المثال: منطقة سان روك بمدخل مدينة عين الترك، حيث تكفلت البلدية بهذه الأشغال، من خلال إنجاز مشروع محطة لرفع المياه المستعملة وتوجيهها نحو محطة تصفية، المشروع سجل نسبة تقدم 50٪، كما أنجزت مديرية الموارد المائية محطة أخرى بمنطقة بوسفر، للقضاء على مشكل صب المياه المستعملة في البحر، والمحطة هي الآن تشغل بصفة عادية.

تلكم هي أبرز الشروحات التي وددت تقديمها لكم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، وإني على أتم الاستعداد لموافاتكم بتفاصيل أكثر إن لزم الأمر، وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد الحق قازي تاني، إذا أراد التعقيب، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الحق قازي تاني:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، بالفعل بودي، أولا، أن أشكر السيد الوزير على هذا الإلمام الكبير والمعلومات المقدمة كانت شاملة، لكن المشكل يكمن في خوف المواطن الوهراني من دوام العطش، رغم المعلومات المفيدة المقدمة من طرفكم، للتذكير، فإن ولاية وهران تستهلك ما يقارب 350 ألف متر مكعب، حيث إن محطة مرسى الحجاج تنتج 500 ألف متر مكعب، زائد محطة "كهرما" بـ 100 ألف متر مكعب، بالإضافة إلى محطة بوسفر 5 آلاف وشاطئ الهلال بعين تموشنت سنصل إلى 7 آلاف، يوجد مشكل وخلل.

المواطن يتساءل حول محطة مرسى الحجاج بالذات والتي لم تسلم رسميا منذ 2016، ولماذا تسير بوتيرة 50٪، بدلا من 100٪، رغم كونها محطة تباهت بها الجزائر كثيرا، مع العلم أن قانون المالية للسنة الجارية يخصص مبالغ ضخمة لدعم المياه، هناك مجهود كبير تقوم به الدولة ورغم التكاليف الباهظة المخصصة لهذه المحطة، فإن التزود بالمياه مازال يشكل نقصا كبيرا.

مرسى الحجاج منطقة سياحية بامتياز، إلا أن مشكل المياه القذرة مطروح، والمحطة مبرمجة منذ أكثر من 6 سنوات من خلال المخططات الولائية والقطاعية وفي كل سنة يقال إنه سيتم إبرام صفقة بخصوصها، ولعلمكم أن هذه المنطقة محاذية للمنطقة الصناعية، والسياح يأتون إليها من كل الولايات، نظرا لجمالها بالإضافة إلى هذا يوجد بها مشروع إنجاز مركب سياحي للمعالجة بمياه البحر، وهو ثاني مشروع بعد سيدي فرج، والذي توقف حاليا كون محطة الاسترجاع غير موجودة، هذه الأشياء والحالات تؤدي إلى غضب المواطنين مثل عين الترك بالنسبة لبحيرة تلامين، التي تأتيها الطيور من أمريكا مثل طائر النحام الوردي، شيء رائع ونادر، لو كانت في منطقة أخرى لكانت من أجمل المناطق السياحية في العالم، لكن ـ للأسف ـ مشوبة بالمياه القذرة.

هذا جزء من معاناة ساكنة وهران، نأتي الآن إلى الشق المتعلق بالتسيير واتخذتم مؤخرا جملة من التدابير، لكن أعتقد أنها غير كاملة، لأن ندرة المياه هي المشكل الأساسي للمجمعات السكنية، لاتصلها المياه خاصة العمارات العالية في مسرغين، زبانة، تليلات التي تشكل إحدى المجمعات في وهران وغيرها، ونحن نلتمس منكم أن تؤدي الإجراءات المتخذة إلى حلول، وأقولها صراحة أن المواطن الوهراني ما زال يعيش على أنغام «جاء الماء نوض تعمر» وتكلم عنها الكثير من المسرحيين، منهم علولة، رحمه الله.

نتمنى الانتهاء من هذه الأزمة، كون وهران تعتبر قبلة سياحية وملاذا لأبنائها ولكل الجزائريين في ربوع الوطن، تحياتي وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الحق قازي تاني؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الموارد المائية:** أشكر سيدي رئيس الجلسة، وأشكر السيد العضو، على هذا التعقيب وسأكون صريحا معك.

بالنسبة لمحطة "المقطع"، تعتبر أكبر محطة في إفريقيا، لكنها تقع تحت مسؤولية وزارة الطاقة وهذا خلل وتم

الاتفاق مع وزارة الطاقة للسماح لوزارة الموارد المائية التكفل بها بطريقة تدريجية، ممكن إنشاء مؤسسة مزدوجة للتسيير من أجل الخروج السلس لوزارة الطاقة نهائيا منها.

مشكل "المقطع" هو مشكل اختيار الشركة، وهي نفس الشركة التي أنجزت محطة سوق الثلاثاء بتلمسان والمتوقفة منذ أكتوبر 2019، والذي أثر على التزود بالمياه بولاية تلمسان والتي كانت مقدرة بـ 200 ألف متر مكعب والمشكل يكمن في الجانب التقني وفي اختيار التكنولوجيا والتجهيزات، ونحن في دراسة هذه المشاكل مع وزارة الطاقة والخبراء لأن وزارة الطاقة والموارد المائية من خلال الجزائرية للمياه شركاء بنسب ضعيفة، وسيتم التكفل بكل هذا، وقمنا هذه الأيام بعملية صيانة جيدة، إذ ارتفع الإنتاج إلى 420 ألف وتبين أن المشكل عويص، وتم استحداث لجنة مشتركة من أجل تصحيح جميع الأخطاء من حيث الصفقات، الجانب القانوني والمالي...إلخ، وفي هذا الشأن أجيب السيد العضو من ولاية عنابة حول محطة التصفية الجديدة التي سوف تنطلق الأشغال بها، التأخير المسجل نتيجة اعتماد دراسات قديمة والمقدرة بـ 11 صفقة لـ 11 محطة حيث تبين وجود فشل في تركيب المواد ضد التيار، مما كلف الدولة خسائر مالية، نظرا لتسديدها الأموال وفي المقابل لا إنتاج للماء! وفي حالة حدوث تقصير من طرف الشركة في الإنتاج مثلا 300 ألف عوض 500 ألف أو توقفها فجأة لا تتعرض للعقوبة وهذا غير مقبول!

فيما يخص التطهير، كل الولايات لديها تأخر في هذا الشأن وذلك راجع لسببين:

السبب الأول، يكمن في تجميد المشاريع سنة 2014، وتم الرفع عن التجميد سنة 2017، بعدها تم تجميد المشاريع مرة أخرى سنة 2019، هذا ما أثر على النهوض في هذا القطاع.

السبب الثاني، لم تكن هناك أولوية في التطهير، بل كانت الأولوية لتزويد المواطن بالمياه الصالحة للشرب، متناسين أن التطهير يدخل ضمن الصحة العمومية، السياحة، الحفاظ على الطبيعة.. إلخ، في هذا الشأن أعدنا النظر لتثمين التطهير وإعادة استعمال المياه، والتي تدخل في الاستراتيجية الوطنية، وكذا إعادة استعمالها في الفلاحة والمساحات الخضراء في عدة استعمالات، من أجل إعطائها قيمة مضافة، من أجل السماح بتسجيل عمليات جديدة وإحياء القطاع، هذه هي المعلومات التي أردت إضافتها، شكرا سيدي العضو.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ دائما مع قطاع الموارد المائية، والكلمة للسيد عبد الناصر حمود، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الناصر حمود:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة، المحترم،

السيد وزير الموارد المائية، الفاضل،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم جميعا.

سيدي الوزير، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

إن من أولى الأولويات التي كانت مبرمجة في ولاية عنابة من طرف وزارتكم، هي إنشاء وحدة تحلية مياه البحر بسعة 300 ألف متر مكعب يوميا، وكما لا يخفى عليكم أن هذه المحطة ستزود الولايات الشرقية بالمياه الصالحة للشرب وخاصة عنابة، قالمة، الطارف، سكيكدة، بهذا المورد الضروري، خصوصا ولاية عنابة، كون المنطقة تعيش نقصا فادحا في هذه المادة الحيوية، وما عاشته الولاية صائفة 2017، لخير دليل على ذلك، كما لا يخفى على سيادتكم أن مركب الحجار يستهلك كمية كبيرة من المياه، تصل إلى 30 ألف متر مكعب يوميا. وعلى هذا الأساس، نرجو من سيادتكم اطلاعنا على مدى سيرورة إنجاز هذا المشروع الضروري بالنسبة لكل المنطقة وسبب التأخر في إنجازه. كما لا يخفى على أحد أن قطاع الفلاحة في حاجة ماسة إلى مياه السقي في ولايتي عنابة والطارف في سهل بوناموس؛ وتطوير القطاع يستلزم توفير كميات كبيرة من المياه. وعلى ما تقدم، أرجو منكم، السيد الوزير المحترم، إفادتنا بالمعلومات الكافية حول هذا المشروع الحيوي لكل المنطقة ويعتبر من أول الأولويات في المنطقة لضمان مياه الشرب للمواطنين، الذين يطلبون منكم الإسراع في تنفيذ ورقة الطريق التي وضعت في وقتها من طرف القطاع، لحل

هذا المشكل الكبير؛ وإن عدم تنفيذها سيؤخر من تقدم عجلة التنمية في المنطقة وكل الجهة الشرقية وشكرا على حسن الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الناصر حمود؛ والكلمة للسيد وزير الموارد المائية، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الموارد المائية:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة، أعضاء المجلس الموقر، الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسرني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني للسيد العضو، عبد الناصر حمود، على سؤاله الشفوي، والذي تفضل بطرحه علينا، والذي هو دليل الاهتمام الذي يوليه لقطاعنا، خاصة ما تعلق بتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب، الهدف الذي نبذل كل ما لدينا من جهود قصد تحقيقه، في سبيل توفير هذه المادة الحيوية لجميع المواطنين دون استثناء.

السيد عضو مجلس الأمة،المحترم، تعتبر محطة تحلية مياه البحر لولاية الطارف، مشروعا ضخما وحيويا تعتمد عليه ولايتا الطارف وعنابة والولايات المجاورة لهما، من أجل القضاء نهائيا على مشكل التزود بالماء الشروب، خاصة إذا عرفنا أن ولايات أقصى الشرق تسجل نقصا في الموارد المائية وفي بعض المناطق تصل إلى حد العجز، وعليه، تبنينا، نحن كقطاع الموارد المائية، خيارا استراتيجيا وهو اللجوء إلى الموارد المائية غير التقليدية والمتمثلة في مياه البحر المحلاة، كحل نهائي لهذه المشكلة، خاصة في ظل ظاهرة التغيرات المناخية والتذبذبات في التساقطات المطرية بالمناطق الشرقية للبلاد، ما أثر سلبا على الموارد المائية التقليدية السطحية منها والجوفية.

وقبل الخوض في التفاصيل، تجدر الإشارة إلى أن إنجاز وتسيير محطة تحلية مياه البحر عبر الوطن، على غرار مشروع محطة الطارف، يدخل ضمن صلاحيات وزارة الطاقة، عن طريق شركة متخصصة في هذا المجال وهي الشركة الجزائرية للطاقة (AEC)، وهي شركة وطنية تعمل بالتنسيق مع مصالحنا في مرحلة الإنجاز، بعدها مرحلة الاستغلال، حيث نسعى، من خلال إنجاز هذه المحطة والتي تبلغ قدرتها الإنتاجية 300 ألف متر مكعب يوميا، إلى تأمين ولايتي الطارف وعنابة، بالإضافة إلى مناطق من ولاية سكيكدة وقالمة. ويمكن للمحطة، إن تم استغلال جميع إمكانياتها، إيصال المياه المحلاة حتى إلى الولايات الجنوبية، والتي تعرف هي الأخرى نقصا في المورد المائي.

وعليه، وقصد التحضير الجيد لهذا المشروع الضخم، قمنا بعدة إجراءات نذكر منها:

- إختيار موقع الإنجاز، بالتنسيق مع شركة (AEC)، بصفتها المشرفة على إنجاز أشغال المحطة والذي يقع بمنطقة كدية الدراوش، بمساحة 11 هكتارا، وهو تابع لمحافظة الغابات، تشارف إجراءات نقل الملكية على الانتهاء من قبل المصالح الولائية.

- إعادة دراسة لإنجاز نظام التزويد بالمياه الصالحة للشرب، انطلاقا من محطة التحلية بالطارف إلى ولاية عنابة وسكيكدة، التي أنجزت من طرف مكتب الدراسات الوطني (HPE)، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1 – دراسة مدى فعالية الشبكة الحالية لتوزيع المياه الصالحة للشرب على رواق الطارف، قالمة، عنابة، سكيكدة، وذلك من قبل إنجاز أنظمة جديدة في الاستغلال للمنشآت المتوفرة.

2 – ضرورة إنجاز قناتين لجر المياه المحلاة، انطلاقا من مركب الإنتاج، حيث تم عقد عدة اجتماعات على المستوى المركزي، لمناقشة النتائج التي خلصت إليها الدراسة. كما قامت مصالحنا الولائية بكل من ولاية الطارف، عنابة، سكيكدة وقالمة، بعقد اجتماعات مع مصالح المؤسسة الجزائرية للمياه، باعتبارها المؤسسة التي تسير الخدمة العمومية بهذه الولايات وذلك قصد إعادة ورقة طريق للاستغلال الأمثل لهذا المشروع الكبير، بعد الانتهاء منه ودخوله حيز الخدمة.

وتعكف مصالحنا حاليا على إنجاز دفاتر شروط، قصد الشروع في أشغال إنجاز المنشآت من نقل وتحويل المياه.

كما تجدر الإشارة، أن شركة (AEC)، التابعة لوزارة الطاقة والمكلفة بإنجاز محطة تحلية مياه البحر بالطارف، كانت قد أعلنت عن مناقصة دولية لهذا المشروع بتاريخ 16 أكتوبر 2018، غير أنها أعلنت أنها غير مجدية، وبعد استفساراتنا عن التقدم الحاصل في هذه العملية، تم إعلامنا من قبل مصالح هذه الشركة صاحبة المشروع أنها

حاليا بصدد التحضير لإطلاق مناقصة دولية أخرى في أقرب الآجال الممكنة.

وفي الأخير، وللتكفل بكل محطات التصفية على المستوى الوطني، أود أن أعلمكم أنه تم تنصيب لجنة وزارية مشتركة لمتابعة هذه المشاريع الكبرى ونحن بصدد دراسة إمكانية تكليف شركة وطنية بالتراضي لإنجاز هذا المشروع، قصد التمكن من هذه التكنولوجيا وكذا رفع نسبة الإدماج الوطني في هذا المشروع وتدارك التأخر. كما أؤكد لكم، السيد العضو، المحترم، أننا لم ولن ندخر أي جهد في سبيل إنجاز هذا المشروع الكبير في أقرب الآجال الممكنة، حيث تعمل مصالحنا على قدم وساق لإنجاز كل المنشآت التي تدخل في هذا النظام الكبير، قبل الانتهاء من أشغال إنجاز المحطة والتي تعكف عليها، وكما أشرت سابقا مصالح وزارة الطاقة، وهذا في سبيل استغلالها مباشرة بعد الانتهاء من إنجازها.

تلكم هي أبرز التوضيحات التي أردت أن أقدمها لكم، وإني على أتم الاستعداد لإفادتكم بتفاصيل أكثر دقة ووضوح إذا اقتضت الضرورة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد الناصر حمود، إذا أراد، فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد الناصر حمود:** شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات، وإن كنا نرجو الإسراع في تجسيد هذا المشروع الحيوي في المنطقة فلا حديث عن السكن أو الطرق، لأنه يتصدر أولوية الأولويات ولكن ما دام لم ينجز بعد فإن هناك مشاريع يمكن التخفيف عن الحالة التي يعيشها المواطنون، منها:

ـ إنجاز قناة تحويل من سد ماكسة إلى سد الشافية، حيث إن سد ماكسة سعته 40 مليون متر مكعب، سعته صغيرة فهو يمتلئ بسرعة ونتيجة لهذا تضيع المياه وتذهب إلى الدولة المجاورة وأنتم على علم بعذا الموضوع، فهذه القناة تفيد المنطقة كثيرا.

ـ إنجاز قناة تحويل من سد الشافية إلى محطة المعالجة بشعيبة، القناة متآكلة جدا حوالي 25 كلم بقطر 1500 ملم، حيث يتم سنويا تصليح القناة، مع العلم أن هذه القناة أنشئت منذ 1968، فلابد من إعادة صيانتها أو تجديدها لأنها لا تلبي الحاجة.

ـ قدرات التخزين ضعيفة جدا في ولاية عنابة، حيث إن أكبر خزان يحتوي على 10 آلاف متر مكعب، وبقية الخزانات 5 آلاف، وبالتالي علينا أن ننتظر الخزان حتى يفرغ لإعادة ملئه من جديد، بمعنى هناك من يشرب وهناك من ينتظر! ولهذا نطلب منكم، سيدي الوزير، مضاعفة قدرة التخزين في المنطقة بصفة عامة، عنابة والولاية المنتجة بن مصطفى بن عودة بها عمارات عالية لا يصلها الماء.

هذه بعض النقاط التي أردت إضافتها، سيدي الوزير، وأجدد مطلب زميلي محمد الطيب العسكري، بوقوفك واطلاعك على سير الأشغال في الميدان في ولاية عنابة ونحن ننتظرك، كما أن هناك مشاكل أخرى لم أرد سردها كلها، وشكرا معالي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الناصر حمود؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الموارد المائية:** شكرا مجددا سيدي رئيس الجلسة، وشكرا كذلك للسيد العضو، على الاقتراحات المقدمة.

كقناعة عندي، أن تحلية مياه البحر، هو الحل بالنسبة للولايات الساحلية، حيث كانت لنا تجارب في الماضي، مثل ما حصل في سنة 2001، بالنسبة لولاية الجزائر، التي كنا سنستورد المياه... وهي ظاهرة دورية، في أي سنة يمكن أن يكون هناك جفاف، وكل الخبراء يؤكدون أن دول حوض البحر الأبيض المتوسط ستعاني كثيرا من التغيرات المناخية وخاصة الجفاف والفيضانات.

ولهذا نقوم مع وزارة الطاقة بدراسة منح المشروع لشركة وطنية (COSIDER) بالتراضي لتدارك التأخر في المشروع، مع الزيادة في كمية المياه المعالجة بصفة منتظمة كـ100 ألف متر مكعب في مرحلة أولى إلى غاية الوصول إلى 300 ألف متر مكعب وهذا من أجل ربح الوقت.

ولقد تم الاتفاق مع شركة (HPE)، على إعادة النظر في خزانات المياه وسعة التخزين على مستوى الولايتين: الطارف وعنابة خصوصا.

فيما يخص الاقتراحات المقدمة، أشكرك، فيما

يخص تحويل سد ماكسة إلى الشافية، وتحويل ماكسة إلى بوخروفة؛ للعلم أن سد ماكسة لديه فائض بحوالي 200 مليون متر مكعب، تذهب إلى البحر، لأن السد في الأصل كان بسعة 180 مليون متر مكعب، ونتيجة لعدم التفاهم مع الدولة المجاورة، تم تخفيضه إلى 30 مليون متر مكعب، قمنا بدراسة وهي في طور الإنجاز مع مكتب مختلط جزائري – صربي، من أجل دراسة التحويلات والتي تدخل في المشروع الكبير للفوسفات وله تمويل، وبعد الانتهاء من الدراسة سننطلق في توسيع سد ماكسة لتصبح قدرته 50 مليون متر مكعب، وتحويل السدين شافية وبوخروفة لتمويل سوق أهراس وتبسة من هذا الفائض غير المستغل.

أما فيما يخص القناة، حقيقة، فهي قديمة ومشكل التسربات سوف نرى كيف يمكننا التكفل بها، والأصح هو بناء قناة جديدة في السنوات المقبلة، بالنسبة للزيارة فهي مبرمجة وسأكون جد مسرور، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير على الإجابات الصريحة، كما نتمنى أخذ الانشغالات بعين الاعتبار للنهوض بقطاع الموارد المائية.

إذن، بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها. أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية والشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة؛ شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة**
**و الدقيقة الخامسة والثلاثين زوالاً**

# ملحق
## أسئلة كتابية

**1 ـ السيد مولود مبارك فلوتي**
**عضو مجلس الأمة**
**إلى السيد وزير الموارد المائية**

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

تحية طيبة وبعد؛

لقد أصبحت عملية تزويد سكان بعض بلديات ولاية سكيكدة (سكيكدة، فلفلة، حمادي كرومة، الحدائق) بالمياه الصالحة للشرب من محطة تحلية مياه البحر، تشكل إزعاجا وتذمرا كبيرين لمواطني هذه البلديات، نتيجة التوقفات الكثيرة التي تشهدها هذه المحطة جراء الأعطاب تارة وعمليات الصيانة تارة أخرى، والتي تأخذ في بعض الأحيان أياما كثيرة دون لجوء المؤسسة المكلفة بالتموين إلى التكفل بحاجة المواطنين من هذه المادة الحيوية، حيث يضطرون إلى مكابدة العطش أو اقتناء مياه الصهاريج التي يجهل مصدرها وصلاحيتها للشرب، إلى غاية استئناف المحطة للعمل وانتظار امتلاء خزانات الجزائرية للمياه والشروع في عملية التوزيع التي بدورها تتسم بعدم الانتظام وعدم احترام البرنامج المعد لهذا الغرض حتى خلال الأيام العادية.

وعليه سيدي الوزير،

السؤال المطروح:

نظرا لعدم قدرة محطة تحلية مياه البحر على ضمان حق المواطن الإنساني والقانوني في الماء الصالح للشرب بصفة عادية ومنتظمة، أليس من المنطقي والضروري العودة لتموين البلديات المذكورة سابقا مباشرة من مياه أحد السدود الأربعة التي تتوفر عليها ولاية سكيكدة؟

في انتظار ردكم تفضلوا ـ سيدي الوزير ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 2 جوان 2020

**مولود مبارك فلوتي**
**عضو مجلس الأمة**

**جواب السيد الوزير:**

إجابة على سؤالكم المذكور في المرجع أعلاه، والمتضمن انشغالكم حول تزويد بلديات (سكيكدة، فلفلة، حمادي كرومة والحدائق) انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر والصعوبات التي تواجهها هذه البلديات في عمليات التموين، خاصة عند التوقف الاضطراري للمحطة في حالة تسجيل الأعطاب وإمكانية العودة إلى التزويد القديم لهذه البلديات انطلاقا من أحد السدود التي تتوفر عليها الولاية، وكرد على سؤالكم أود أن أقدم لكم التوضيحات التالية:

بالفعل تتزود هذه البلديات من محطة تحلية مياه البحر لسكيكدة وهي تتزود بصفة عادية ومنتظمة وبكميات كبيرة تلبي كل حاجيات المواطنين، وأشاطركم الرأي ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم ـ أن هذه البلديات تواجه تذبذبات في عملية التزويد في حالة التوقف الكلي أو الجزئي للمحطة والذي يكون غالبا لضرورة القيام بعمليات الصيانة، كما أؤكد لكم أن كل هذه التوقفات تكون مبرمجة مسبقا وتقوم مصالحنا الولائية بإعلام المواطنين قبل إيقاف المحطة والشروع في عمليات الصيانة حيث تقوم مصالح مؤسسة الجزائرية للمياه باتخاذ جميع التدابير مثل ملء جميع الخزانات وذلك لتخفيف التذبذبات التي تخلفها عملية إيقاف المحطة، حيث تم برمجة 34 توقفا في السنة الجارية تهدف كلها لتجسيد عمليات الصيانة، وفي حالة تسجيل الأعطاب المفاجئة يكون هناك غالبا تذبذب كبير في عمليات التزويد ولهذا السبب تقوم مصالحنا ببرمجة عمليات صيانة دورية وذلك لتفادي هذه الأعطاب المفاجئة.

فيما يخص الشق الثاني من سؤالكم والمتعلق بتزويد هذه البلديات من سد القنيطرة، أعلمكم أن هذا النظام تم توقيفه سنة 2017 وذلك بعد تسجيل تسربات كبيرة من قناة جر المياه والتي كانت تفوق نسبة 60٪ والنقص الكبير المسجل في محطة معالجة المياه بحمادي كرومة والتي كانت تسجل نسبا إنتاجية منخفضة مقارنة باحتياجات مواطني المنطقة، كما أعلمكم أيضا أن مصالحنا سجلت عملية لإعادة تأهيل هذه المنشآت المهمة تشمل:

- إعادة تأهيل محطة معالجة المياه والمسندة لمؤسسة الجزائرية للمياه والتي تعرف نسبة تقدم أشغال بلغت 20٪.
- إعادة تأهيل قناة جر المياه بطول 46 كلم والتي قسمت لحصتين وتعرف تقدما كبيرا للأشغال.
- حصة مؤسسة الجزائرية للمياه بطول 21 كلم، نسبة تقدم الأشغال بلغت 92٪.
- حصة مديرية الموارد المائية بطول 25 كلم، نسبة تقدم الأشغال بلغت 85٪.

وبعد تسليم هذا المشروع ستتحسن وضعية التزويد بالمياه الصالحة للشرب بالمنطقة ويتم تأمين هذه البلديات بصفة نهائية.

تلكم هي أبرز الشروحات التي اردت أن أقدمها لكم كما يسعدني دائما تزويدكم بمعلومات أكثر إذا ما لزم الأمر.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 4 جويلية 2020

**أرزقي براقي**
**وزير الموارد المائية**

**2 ـ السيد عمر بورزق**
**عضو مجلس الأمة**
**إلى السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق**

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

السيد الوزير المحترم،

تحية طيبة وبعد؛

أولا وبادئا بالذكر نشكر الله عز وجل الذي أطال في أعمارنا لنرى هذه الأيام السعيدة ونشكر السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون القاضي الأول في البلاد، القائد الأعلى للقوات المسلحة على المجهودات الجبارة التي يقوم بها في سبيل إرجاع جماجم ورفاة الشهداء رحمهم الله.

ونقف لهؤلاء الشهداء دقيقة صمت ترحما على أرواحهم الطاهرة وإننا لفخورون بعودتهم إلى الأرض التي دافعوا عنها فلقوا ربهم في ميدان الشرف.

السيد الوزير، إن في ولاية عين الدفلى مقاومة للاستعمار الغاشم بدأت سنة 1901 وقد تم نفي مفجريها إلى فرنسا حتى مماتهم ولا نعلم أين هم لحد الآن وسنذكر لكم في الشرح التالي تعريفا خاصا عنهم.

تقع قرية تيزي وشير ببلدية عين التركي بالقرب من مدينة مليانة، على سفوح جبال زكار بين الأطلس البليدي شرقا وجبال الظهرة غربا وظلت هذه المنطقة طيلة القرن التاسع عشر بؤرة توتر بسبب مقاومة السكان لأطماع المعمرين الفرنسيين وسياسات الإدارة الاستعمارية تجاههم.

ومن أسباب مقاومة سكان عين التركي تعود إلى عدة عوامل:

- القهر ومصادرة الأراضي والأملاك العام والخاصة.
- تعسف الإدارة الاستعمارية وتجاوزاتها في تطبيق قانون الأهالي وقانون الغابات.

وقعت أحداث هذه الانتفاضة يوم 26 أفريل 1901 عندما هاجم مئات من الفلاحين الجزائريين بقيادة الشيخ يعقوب مستوطنة أوروبية بقرية عين التركي، أقيمت فوق أراض صادرتها السلطات الفرنسية وقد نجم عن ذلك وفاة 5 أوروبيين وللتأكيد على طبيعة احتجاجهم ومقاومتهم، لم يرتكب المهاجمون أي نهب أو تخريب لأملاك الأوروبيين ولم يعتدوا على أعراضهم، لكن هذه الانتفاضة قوبلت بالقمع الشديد بعد وصول قوات عسكرية من مليانة في نفس اليوم.

أطوار مقاومة عين التركي:

انتهت حملة التقتيل التي شنها الجيش الفرنسي ضد سكان المنطقة بوفاة 16 منهم ومقتل جندي فرنسي بحوش جونودي، وتبعتها عمليات اعتقال واسعة وتم إلقاء القبض على 150 جزائريا كما أجريت تحقيقات وتحريات في شأنهم لمعرفة أسباب الانتفاضة.

انتهت هذه الانتفاضة بتقديم 125 من الثوار إلى العدالة

التي أمرت بنقلهم من المنطقة إلى «البليدة» ثم إلى «ميناء الجزائر» ومن ثم مباشرة إلى سجن «مونبلييه» لتنظر في قضيتهم المحكمة.

بدأت المحاكمة في 11 ديسمبر 1902 ولم تصدر الأحكام إلا في 08 فبراير 1903، بعد مرافعات طويلة قدمها الأستاذ الأدميرال محامي المتهمين، ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر لتكون أطول محاكمة في العالم وكان قد توفي في السجن 17 رجلا من شدة التعذيب وأصيب 81 بأمراض مختلفة، بينما عَميَ أحدهم في المعتقل، ونفي البعض إلى كاليدونيا الجديدة كما قضت على الشيخ يعقوب زعيم المتمردين بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة توفي على إثرها في سجنه عام 1905، وقد دافع خلال المحاكمة عمّن تمردوا معه وقال خلالها: «أنا وحدي من دبرت للتمرد وأن الجزائر ستتحرر حتى إن مت أنا، فقد تركت وصية لأبنائي وهي محاربتكم إلى أن تستقل الجزائر».

كان الشيخ يعقوب حافظا لكتاب الله ويدرس في مسجد سيدي بوزار وكانت له عدة اتصالات مع مناطق وبلديات كثيرة وحتى مع مقاومة الشيخ بوعمامة.

ولئن كانت نتائج الانتفاضة محدودة داخليا، فإنها خارجيا أبانت للرأي العام العالمي حقيقة الوضع في الجزائر والمعاناة التي سببوها للشعب الجزائري وعرفوا أن الجزائر مستعمرة وليست كما تدعي فرنسا، أما المعمرون فقد استاؤوا لنتائج المحاكمة وطالبوا بالسلاح لتحقيق عدالتهم بأنفسهم، التي لن ترقى في أعينهم إلا عن طريق أحكام الإعدام والعقوبات المؤبدة.

لقد خلف الشيخ يعقوب ضابطا في جيش التحرير يكره الاستعمار الفرنسي ويمقته اسمه المجاهد يعقوب عبد القادر المدعو: بونافا وكان ينشط في منطقة جبل زكار إلى واد سنيس وقد توفي مؤخرا.

تعتبر هذه الانتفاضة مثلها مثل كل الحركات التحررية والمقاومات الشعبية الرافضة للاستعمار الفرنسي وقد كنا نحتفل بهذه المناسبة ونحيي هذه الانتفاضة إيمانا منا بالدور البطولي الذي لعبته إبان تواجد الاستعمار الغاشم لكن لم تعد السلطات المحلية في بلدية عين التركي تعطيها حقها وحجمها لما كان لها من دور كبير في تحرر الجزائر فإلى متى سيدوم تهميش مثل هكذا بطولات أرهقت فرنسا وكانت ممهدة في اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954؟

وقد كانت لكم ـ السيد الوزير ـ زيارة للمنطقة سنة 2018 وصادف وجودكم بها احتفالية مخلدة لانتفاضة ريغة 1901 ولهذا كلنا أمل أن تكون حدثا لا يمر دون تخليد مع العلم أننا نملك الأسلحة التي تم استعمالها آنذاك وبعض الوسائل التقليدية.

في الأخير، السيد الوزير، سؤالنا هو كالآتي:

هل سيكرمون هؤلاء الشهداء ويتم جلب رفاتهم ليتم دفنهم كما يليق بكل الذين دافعوا عن هذه الأرض الطاهرة؟

لماذا يتم تهميش هذا الحدث بمنطقة عين التركي ولا يتم منحه قيمته الحقيقية وصداه، لنذكر أنفسنا ونوعي شبابنا بما فعله آباؤنا وأجدادنا من قبل؟

تقبلوا منا – السيد الوزير– فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 8 جويلية 2020

**عمر بورزق**
**عضو مجلس الأمة**

**جواب السيد الوزير:**

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بالتطرق في سؤالكم لانشغال حول توثيق مقاومة عين التركي بقيادة الشيخ يعقوب محمد بن الحاج أحمد، وإحياء ذكراها.

في بداية إجابتي عن تساؤلكم، أبدي لكم خالص الشكر عن اهتمامكم البالغ بذاكرتنا التاريخية وتخليد بطولات صنعها الأمجاد، ونقل مآثرهم للأجيال الصاعدة حتى تظل المعين الذي تنهل منه لبناء حاضرها واستشراف مستقبلها، وأثني على المعلومات التاريخية القيّمة التي أوردتموها ضمن المتن المدرج ضمن انشغالكم المطروح، والذي ينمّ عن غزارة معلوماتكم التاريخية وإيلائكم عناية خاصة لرموز الأمة وفخر الأجيال الذين يحظون بالتبجيل والعرفان من كل الوطنيين المخلصين من بنات وأبناء الشعب الجزائري الأبي.

ويشرفني، أن أحيطكم علما، أنه في إطار العناية بمآثرنا التاريخية، تسهر وزارة المجاهدين وذوي الحقوق على تخليد كل الأحداث والمحطات وذكريات الرموز، وطنيا ومحليا، وذلك عبر الرزنامة التي تعدها شهريا على مدار السنة؛ وتجدر الإشارة، إلى أن مقاومة عين التركي مسجلة ضمن البطاقية الوطنية لشهر أفريل للأحداث العسكرية التاريخية خلال فترة المقاومة الشعبية التي عرفتها ولاية عين الدفلى

المجاهدة وعلى سفوح جبال زكار الأشم، كما أن ذكراها يتم إحياؤها سنويا، بإشراف من السلطات المحلية عبر تنظيم فعاليات وتظاهرات علمية وثقافية بالمناسبة، وذلك في إطار اللجنة الولائية لتحضير حفلات إحياء الأعياد والأيام الوطنية، والمناسبات التاريخية.

كما تم تخليد هذه المقاومة عبر تسمية الشارع الرئيسي ببلدية عين التركي باسم هذه الانتفاضة التاريخية وذلك بمناسبة إحياء ذكراها الـ 115 يوم 26 أفريل 2016، بالإضافة إلى إنجاز معلم تذكاري سنة 2001 بقرية تيزي أوشير تقام أمامه مراسيم إحياء هذه الذكرى، ويساهم في التذكير بملاحم بنات وأبناء هذه المنطقة التاريخية ويغرس قيم العرفان بالتضحيات الجسام ومحاربة النسيان، وفي توطيد صلة الأجيال الصاعدة بتاريخ الآباء والأجداد وتعمق في نفوسهم معاني الاعتزاز بتاريخهم والافتخار بأمجادهم وتوثيق ارتباطهم بوطنهم.

وبالنسبة لعملية استرجاع رفات كل شهدائنا من الخارج، وهو أحد الملفات المرتبطة بالذاكرة الوطنية التي نتمسك بها كاملة غير منقوصة، ومرتبط أيضا بوجدان الشعب الجزائري، فإن الدولة عازمة كما أعلن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم 02 جويلية 2020 على إتمام عملية استعادة كل رفات شهدائنا المنفيين حتى يلتئم شمل جميع الشهداء على الأرض التي ضحوا من أجلها بالنفس والنفيس، ويعالج هذا الملف ضمن أطر مدروسة بحكمة وتبصر عبر ديبلوماسيتنا التي عوّدتنا دوما على تحقيق الانتصارات تلو الانتصارات.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 أوت 2020

**الطيب زيتوني**
**وزير المجاهدين وذوي الحقوق**

**3 ـ السيد عبد الكريم قريشي**
**عضو مجلس الأمة**
**إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف**

السيد الوزير، المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

طبقا للمادة 152 من الدستور، والمادتين 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 21 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي:

أين وصلت عملية إنجاز مشروعي المسجد القطب والعيادة الوقفية بمدينة ورقلة؟

وتقبلوا ـ سيادة الوزير المحترم ـ أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 جوان 2020

**عبد الكريم قريشي**
**عضو مجلس الأمة**

**جواب السيد الوزير:**

تحية طيبة مباركة وبعد؛

فبموجب إرسالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، والذي تفضلتم فيه مشكورين بطرح سؤال كتابي حول المسجد القطب والعيادة الوقفية بمدينة ورقلة، وتحديدا: أين وصلت عملية إنجاز المشروعين؟

يطيب لي ـ إجابة عن سؤالكم ـ أن أؤكد لكم ابتداء بأن دائرتنا الوزارية تنتهج منذ سنوات استراتيجية واضحة في مجال العناية بالمساجد والأملاك الوقفية على العموم، وقد تضمن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الفقرة التي مفادها أن الدولة تعكف على: (تدعيم شبكة المنشآت الدينية وتعزيز مكانة المسجد والمدرسة القرآنية والزوايا والفضاءات الدينية والروحية والثقافية)، وتنص فقرة أخرى منه ذات صلة بالأملاك الوقفية على: (ترقية الأملاك الوقفية بغرض تمكينهما من المساهمات أكثر في تدعيم التماسك الاجتماعي).

إن المسجد يعتبر مؤسسة دينية اجتماعية هدفها تحقيق النفع العام في إطار ما تضطلع به من أدوار ريادية في المجتمع، ولعل برمجة مسجد رئيسي قطب على مستوى كل ولاية وفق الشبكة الهرمية لمساجد الجمهورية ووفق مواصفات ومعايير ينبغي توفيرها، كل ذلك يجعله بناية غاية الإبداع بعد إنجازه، ولكن الأهم من ذلك كله أنه مرفق محوري يتولى وظائف روحية واجتماعية وتربوية ووظائف أخرى، نوجزها فيما يأتي:

ـ العمل على أداء الشعائر الدينية وتنظيمها وتبيانها،

والدعوة إلى تعظيمها ظاهرا وباطنا، سواء ما تعلق بالصلاة والصوم والحج، أو ما تعلق بالزكاة والأوقاف وترقيتهما ليصيرا رافدين هامين من روافد خدمة المجتمع.

ـ تنمية الحياة الروحية لدى أفراد المجتمع وتهذيب الأخلاق وتزكية النفوس على مبادئ الفضيلة كالصدق والأمانة والأخوة والتسامح والتضامن والإتقان والعزة والكرامة وغيرها من الأخلاق الفاضلة، والعمل على تخلية المواطنين من الرذائل كالكذب والخيانة والفرقة والتباغض والكراهية...

ـ المشاركة في تثقيف المجتمع على مستوى الولاية وتعليمه، وخصوصا ما يتعلق بالقرآن الكريم وعلومه والسنة النبوية رواية ودراية، وعلوم الشريعة الأخرى كالتوحيد والفقه والتفسير، وعلوم اللغة العربية مع الدعوة إلى التفتح على اللغات الأجنبية، والتحكم في التقنية وعلوم العصر.

ـ المشاركة في الإصلاح بين الناس، وفض النزاعات والخصومات، وجمع الكلمة، وتهدئة النفوس.

ـ العمل على نبذ التعصب والفتنة والفرقة والانقسام.

ـ تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين، وبث مضمون المسجد وهديه، حماية لأفراد المجتمع من الذوبان في أي تيار يصادم أو لا يخدم مصلحة الدين والوطن والأمة.

ـ المحافظة على المرجعية الدينية الوطنية المتميزة بالوسطية والاعتدال.

هذا وإنكم تعلمون بأن إرادة الخير في الأمة من خلال الحركة الوقفية ساهمت ولازالت تساهم في بناء المساجد والمحافظة عليها، ولم يقتصر إسهامها في مجال تشييد بيوت الله، بل تعداها إلى بناء المستشفيات ودور الأيتام وحفر الآبار ومساعدة الفقراء والمحتاجين والأخذ بأيديهم، وانتشالهم من براثن الفاقة.

وبالرجوع إلى سؤالكم، فإنا نؤكد لكم بأن مشروع المسجد الرئيسي (المسجد القطب) الذي تفضلتم برفع انشغالكم حوله، هو مشروع مسجل على المستوى اللامركزي، تتابعه مديرية التجهيزات العمومية لولاية ورقلة، حيث تم استيفاء إجراءات مرحلة الدراسة كاملة، لكن بداية الشروع في مرحلة الإنجاز صادفت صدور تعليمة السيد الوزير الأول رقم 1356، المؤرخة في 1 أوت 2015، والمتعلقة بتجسيد التدابير العملية المتعلقة بتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وبموجبها تم تجميد كل مشروع لم ينطلق بعد، ومن ذلك هذا المشروع.

أما بخصوص مشروع العيادة الوقفية، فإنا نعلمكم أن الدراسة تمت، إلا أن المشروع جمّد لعدم توفر الاعتمادات المالية الكافية للبدء فيه.

هذا، وإن السعي إلى التماس رفع التجميد عن المشاريع المتوقفة في حدود ما هو متاح قائم لم يتوقف، وإدراكنا للواقع الذي تعيشه البلاد إدراك واع أيضا، والمسألة مسألة زمن، وسيفرح ساكنة ولاية ورقلة بالمشروعين عن قريب إن شاء الله.

وفي الختام، أكرر شكري وامتناني لكم على اهتمامكم ومقاسمتنا انشغالات القطاع.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 21 أوت 2020

**يوسف بلمهدي**
**وزير الشؤون الدينية والأوقاف**

| | |
|---|---|
| الإدارة والتحرير<br>مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف<br>الجزائر 16000<br>الهاتف: 73.59.00 (021)<br>الفاكس: 74.60.34 (021)<br>رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16 | ثمن النسخة الواحدة<br>12 دج |

**طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 9 ربيع الأول 1442**
**الموافق 25 أكتوبر 2020**

**رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587**